



عن القلم مع انسخ لا معنى للنسخ اذا ما عور به لم يكن الا الطبعه وهو يحصل بغير واحد  
والامر لا يقتضي التكرار فلم يتكرر نسخ النسخ الثالث ما روي ان النسخه ليست المعرفه  
بمخبر بل صلت في حاجه الى عاده الى حيزه فيه بعد ما ورد عليه ان فيه من علامات  
الوضع في حيزه ان فيه طعن على الاشياء بالافلام على المراجعة في الاوامر المقتضى وسلك  
سبيله ان قلنا نسخ قبل التمكن لانه علم المكتفين من شرط التمكن وقد حصل ذلك  
قبل ويمكن ان يكون ذلك كما في احياء اللباب فيما بعد من علنا في علمه نعم بعدم شفاة  
البوجه فينبذ بغير ثبوت البدء المصطلح الرابع ان المصلحة قد تتعلق بنقل الامر الى النسخ  
مجانا لاقتضاد عليها من دونها من اداة الفعل ونظم الجواب عنه على حظه ما مر فلا تعبد  
بمخبر نسخ الكتاب بالكتاب ايضا فالاطر في علمه وقد مر بطلان ذلك  
لست المتواترة خلافا لما لا يقع من ثابته استنادا الى قوله نعم ما نسخ في امته ونسخها  
او نسخها من غير هذا او مثلها او التثنية بخبر الكتاب لا اعتبار في لغة الظاهر فان  
الله تعالى ونسخه ان القلم انما المراد عما ينسخه نعم هو الحكم الثابت بالامانة لا يتبدل ولا يورث  
والمراد من كون الخبر اكونها مشتملة على مصلحة مثلا المصلحة الساقية او خبرها من اوصافها  
بالكتاب والسنة اما اضافته اليها ان المصلحة فلا يضر او ما يابى الرسول هو انما  
انه نعم بلا ريب ولكن مخبر النسخ السنة المتواترة بالكتاب خالف فينا في بعض  
العامه وهو انهم يضيفون اليه بالكتاب والاسناد الى السنة المتواترة بخبر  
الي واحد لا اكثر من على النسخ وبخبره بعض العامة وفقا لبعضهم للخلاف في جماعتهم  
انما الخلاف في الوقوع واسند ما لا اكثر من بائنها قطعا وبخبر الواحد ظني ولا يترك  
الظني بالظني وادعي بعضهم الاجماع عليه فهو الا فلا يخفى ان الدليل الاول عند دفع بما  
مر في بحث النسخ انما المراد من المصطلح هو الكتاب والسنة المتواترة واما طائفة  
على التاكيد فهو ايضا بصيركا لعام بالنسبة الى اللزامة فلم لا يحسن المصطلح بعض اقرى  
منه فاذا من حصول الظن من خبر الواحد يفتى على الظن الحاصل من مجموع الدوام في  
الكتاب والسنة بالنسبة الى الوقت الذي يغا فيه الواحد فلا مانع من العمل به وقائفة  
النسخ بغيره فليست عندنا عندنا وذكرنا ان يكون بما مشتمل لوقوعه منها اذا هل  
فيما حصل منا وبه علمنا النبيلة قد عرفت واسندا وادام يترك عليهم احد في الصحابة

وهو ثم باننا لا نعلم انهم في احد واعلمه جف بفرقته عندهم افاد فحصل القطع لهم ان  
ان المذاهب في الدين الواحد لا يمكن ان يكون في نفس الخبر افعال الحكم كما يستظهر من افعال الله  
الخبر على كونه المادية الثلاثة بينهم مستطرد بكونهم في واقع على الحق فيه والاطراف جرت في انفسهم  
النسخ بغير هذا المعنى والاعمال في ذلك ليست بناء على ذلك واما الاجماع فما حصل في  
جواز نسخها والنسخ بغيره وبطلان خلاف في علم الاجماع هل يتحقق قبل انقطاع الحق في خلاف  
كثير من على انعقاد الاجماع بعد وفاء منهم لانها في كل وقت قد تم فلا فرق بين ان يكون  
فلا فرق بين ان يكون الاجماع في وقت فلا يجوز ان يكون منسوخا لان النسخ اما الحكم او اما السنة  
واما الاجماع واما القياس اما القياس فما كانا يكونان في غير ذلك من المصنفين والاجماع على  
خلافه واما الحكم في السنة فلا ان لم يرد فيهما بطلان قبل الاجماع والنسخ لا ينافي في نسخ  
واما الاجماع فلا ينافي به في مستند من ما مضى وقياس فانه كان فيهما فيكون الاجماع  
الاول باطلا لكونه على خلاف النص فلا نسخ وان كان قياسا فيكون النافي باطلا لما ذكرنا  
ان النسخ في ان يكون ناسخا لان المنسوخ اما ان يكون مضيا او اجماعا او قياسا ما الحكم بكونه اما  
الاطراف فلا يمنع انفسا الاجماع على خلاف النص والاجماع واما الثالث في بطلان النسخ في الزمان  
فلا نسخ هذا ما كرم الجمهور وادعموا المراد من نسخ في اجتهادنا في عدم الحجج على الاجماع  
ولعل على النسخ لا يكون الا بدليل شرعي وذكر بعضنا في الاجماع انما يكون من مستند قطعي  
فيكون النسخ هو النسخ الاجماع مشكوك في كونه الاجماع فليلا شرعا واضح وقد مر عليه  
في علمه والحجج عندنا في حجة الاجماع الى مستندنا في كونه في راي القوم والمراء  
من ناسخها الاجماع او من جهة من باعتبار كونه المناقشة في استثناء النسخ الى  
لمستند واما الاجماع من انفسه ضعيفة والمتحقق عندنا في الاجماع في وقت في زمان  
البيوت وما بعده كما يظهر من ملاحظة ما قد مر في محله فلا مانع من كونه ناسخا ولا  
منسوخا واما الخلق الموقر في ذلك على بطلان ما ذهب اليه ومضاف الى ما قلناه في محج  
الاجماع ان اولهم على حجة الاجماع بناء على عدم اختصاص حقيقة بما بعد وفاء منهم  
مثل قوله في غير سبيل المؤمنين وقوله في لا يجمع مني على خطا في ذلك  
كما لا يجمع فانون من يادوا العبادة المستقلة على العبادة ليس في النسخ الفرض على صفة  
كانت او يجرها عند جبر العلم لانها لا يرفع الا العدم الا صلى وهو ليس بحكم شرعي ولعل

مرادهم العلم بنحو العمل المستفاد من الشرع والافتقار إلى النسخ للحكم من هذا المبدأ  
عليه ذهب جماعة من العامة من زيادة صلوة على الصلوة المحسنة لا من نسخ الو  
سطي كونهما وسطى أو رد عليه بما في ذلك نسخ الحكم على حكمه وهو كونهما وسطى فلا يكون  
نسخا مع ما يورد عليهم أنه الزيادة المستفلة أيقن نسخ لا من نسخ الوصلية كونهما  
وحيث أن الزيادة ما يفي بنحو الوصلية من الأحكام الشرعية مثل شدة المحافظة وغيرها  
وهي ليست في الأخيرة وقبل بل المحسنة نسخ أنه كان ذلك لاجل كونهما وسطى الصلوة المع  
طفا ولو كان كونهما وسطى المحسنة لم يزل الحكم بعدم نزول الوصف المذكور في الوصلية  
الأولى لا ينافي والنسخ لأنه الحكم أو اتفاق بين وسطى مطلق الصلوة فالوصف تابع  
لحقيق الوصف ولا ملاحظة الخصص في الحكم فانتفاء الحكم في ذاته من جهة ما  
شتر واحد من جهة الوصف لم يوجب نزول الحكم من المصنف بالصف من جهة أنه  
متصف بها وإنزال الحكم من جهة الخصص وأما العبارة في العبد المستفلة فاختلعا  
في كونهما زيادة نسخا ومثلا لذلك من زيادة ركعتين على ركعتين على سبيل الاتصال  
والحق أن ليس بنسخ لفعل الركعتين كما يذهب من بعضهم فإنه وجوب الركعتين باق على حاله  
وانقسام الركعتين إليهما لا يوجبهما في وجوب ذلك ليس بنسخ من جهة الأجزاء لعدم  
الاجزاء لانها مع أنها محالان عقليان لا يجري بينهما النسخ لم يثبت انتفاع اجزاء الأولى  
ثانية الأمر أن اجزاءها كانت على حال والأصابع على حال وكذا حكم الشارع  
بأنها لا يجزبان إلا منفردين ثم قال فمضمونها أنها أصبحت نسخا وكذا إذا استفاد من  
الشرع وجوب الصلوة تشهد بالركعتين الأولى ثم رفع وجوبه فاجتمع الركعتين  
الأخريتين أو عاين الشاهد والسليم أو بشرط الاتصال بالأولى ثم اجتمعا في  
الأخريتين وثمر هذا الشرع يظهر في جواز إثبات مثل ذلك في غير الوصل بناء على عدم  
جواز إثبات الأصل بالقطع وهذه التمرة نادرة عندنا بل لا يكاد نجد قائلون  
بغيرها لانساع أما بتفسير الشارع صريحا كما يقول هذا نسخ لذلك كما في قوله  
نسخ كذا منكم ثم زيادة المتأخر لا في قوله ما كنتم منكم ثم أو لا يلزم الاضاحي  
فأدخلكم أو بالاجماع عليه بما بالعلم بالتأخر الضبط التام والوصول النصيب  
ولم يعم النسخ باحد الوجه المذكور في نسخ النسخ في هذا المبدأ قبل الآثار

الواردة في اجتماع وثبوت التخيير في العمل بين منضاهيهما ومشاغبيهما الواضح للرجوع بل  
الكلام فيما نحن فيه فاعلم بان احدهما وان الحكم الاخر ايقم فذا شرنا انشا الى  
الفرق بين اتياء النسخ بخبر الواحد بعينه ان الخبر الواحد هو الذي يقع الحكم مستقلا  
كأن خبر الواحد فاعلا الحكم بالنسخ والحكم فيها مختلف فلا نقول في كون خبر  
نسخ الثلاثة دون الحكم وبالحكم وبالعكس وهما معا والخالف في المذكور ان شئنا  
وهيئة واحدة وبكيفية الوقوع اما الاول فكل واحد في اخبارنا ان كان خبر من الفران النسخ  
الشخص اذا ثبتا فان جوبها نكالا فاعلم ان نسخ ثلاثة ولا بد من استقراء حكمه واما الثاني  
فهو اجمع البديل كتبدل العدة بالمصوب لبا لا بعد اشر عشر وبلا مبدل لنسخ العدة  
قبل النسخ فيكون بالانقل كما يجوز بالاخف والمساوي في مبدل الكفر في النسخ الكفار  
الثابت بقوله نعم لكم دينكم ولي دين بآية الجهاد وصوم عاشوراء رمضان واما  
الثالث فزوي السورة الاخرى كانت بعد النسخ ونسخ حكمها ولا ونما الباء  
التي هي في الجهاد والتقليد ~~الاجتهاد~~ الاجتهاد في اللغة تحمل النسخة وفي الاصطلاح  
له نظيران احدهما ينظر الى اطلاقه على الحال والثاني ان اطلاقه الى الملكة والى الاول  
ينظر بغيره بانه استنفاع الفقيه الواسع في تحصيل النظم بالحكم الشرعي والى الثاني في غير  
بانه ملكة تفيد وبها على استنباط الشرع الفرعي الاصل فعلة او وقع في بيته والراجح  
بالاستنفاع الواسع هو قول تمام الطائفة بجهتها بمعنى من نفس الخبر في المذهب غير خزانة  
بالفقيه عن استنفاع او الفقيه فيها قد يستلزم اللين واد الفقيه هو العالم بالحكام  
الشرعية الفرعية يتعلمها ولها وهو لا يتحقق الا يكون مستجيبا فلا فتنه لاعم الاجتهاد وقد  
يذهب عن ذلك بان المراد بالفقيه من ما من الفن احراز ان الاجتهاد مثل المظني المحقق  
وان لم يكن فيها اصطلاحا وفتح من استجاز به عليه ان استنفاع واسع مطلوع الوضوء  
بهذا المعنى لا يكفي في تحقق الاجتهاد انه من قوى المشايخ الفقهية وازول من المائل  
او بعض الكتب لا يستدل بها ايضا ولكن لم يحصل له بعد قوة رد الفقيه الى الاصل لا يسو  
استنفاع وسماجهما فانه فلت يحصل الاستنفاع الموسع الا بعد تحصيلها اية  
ايضا فلت تعارض هذين الكلام في المظني اية فليكن فينا الاستنفاع في تبين الفقيه والاحسن  
ان يكون اذ كان هذا تعريف الحال والنقل والمراد بالفقيه هو صاحب الاستعداد والفا بلبية

الفرعية ليعتقد العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عليه بسبب كونه عالما بالمبادئ  
 الالائية وواحد للفروع القدسية التي يمكن بها على رده الفروع الى الاصل في هذا الشخص  
 والحكم الشرعي الفرعي الى الاصل بالاعمال نظير وانما باطنها طرم واستقر في وسع ذلك  
 فهذا الفعل في هذا الشخص ليس اجتهادا ومن هذه جهة ليس هذا الشخص يجتهد فهو  
 من حيث حصول العلم بالاحكام الناشئة عما لا دولة فعلا او قول في سبيل الفعل  
 فعينه ومن حيث استنباط الفروع من الاصل واستخراج الحكم من الدليل فعلا او قول في سبيل  
 من الفعل مجتهدا لتحقيق ان يرى انه الحد المطلق الاجتهاد ولا يصح منه كما بينا  
 عليه في الفقه ايضا فعليه ان يتقن ان لفظة هو العلم بالاحكام الناشئة من الدولة  
 والاجتهاد هو استنباط الاحكام منها والاستنباط من عدم علم العلم فلا الثبات في  
 الفرعية في الشخص الذي يقوم به الامران ولذلك شروهم بعد ذكر تعريف الاجتهاد  
 يجعلون المعرفة بما يتوقف عليهم ومنها الفروع القدسية من شرايط المعرفة  
 فاذا اردت تعريف مجتهدا فحق الاجتهاد هو الاستفراغ في تحصيل الحكم الشرعي الفرعي  
 من ادلتها من عرف الدولة واحكامها وكافة الفروع القدسية التي يمكن بها علم المطلق  
 والفروع الى الاصل والقدس هو العلم يحصل بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها من  
 كانه كان فلا يدخل شئ منها في تعريفنا الاخر ولا يلزم وقوعه في النظر الخارج الاحكام  
 الضرورية او القطعية النظرية وحيثما الاول يخرج بغيرها الاستفراغ والثاني لا يحسن لا  
 استخراج لان معرفة النظر بانها ليست بسبب فتنها وتصلها واستنباطها من ادلتها  
 اجتهادا اذا المجتهد قد لا يعرف حكم الشئ ولا يحتاج الى النظر في الدولة وبعد  
 يحصل القطع به من الدليل وقد شربنا الى ذلك في اول الكتاب ونقيد الحكم بالشرعي  
 لاخراج العتبات فان استنباطها لا يسى اجتهادا اصطلاحا ومرتعا فقهيا بالفرعي  
 لاخراج استنباط ما يلا اصول الدين بل اصول الفقه فقط ايضا وان كان اجتهادا  
 في اللغة ايضا وفي الاصطلاح اخر كما نراه من يتقن في صحت الاجتهاد والتقليد  
 عن وجوب الاجتهاد في اصول الدين وعدمه فلا حاجة الى الاستنباط من الشرع الفرعي  
 واما الفرعية لثان في وهو ما ذكر المحقق اليها في ذلك قال الفضل الجويني في تعريفه  
 الملكية المستنبطة لبعض الاحكام من ادلتها بالفعل من غير ان يصير ذلك ملكا له بل كان

حالا فانه ليس اجتهادا وحده من حفظ جملة من الاحكام فلفينا وعرف مع ذلك انما  
 لعدم حصول الملكة معتمدا قوله وما ذكره في غير حصر جلاله في الاجتهاد واصطلاحه على  
 الملكة دون الحال وهو خلا في التحقيق خلا في مادة كرم الاكثرون نعم يعبر هذا عن  
 الملكة الاجتهاد والحال ثم ذكر ان الام في الحكم النجس فيدخل المخرى والنفس با  
 شرع لا يخرج العفو عن الشرع الاصل كما لا غناوات ونحو الاصل الشرعي كما اختلف  
 والشرع ثم قال وبالفق الفرعية يدخل من له تلك الملكة في غيره يستنبط بالفعل  
 بل يحتاج الى نوا اما المعارض لا دلالة لعدم استحسان الدليل والاجتهاد الى الشك  
 ونحو ذلك وحيث ان الاجتهاد وهو الملكة فالمجتهد من له تلك الملكة والمجتهد  
 فيه هو الحكم المستنبط من الاصل قول ولعل الباعث على حصر الاجتهاد في الملكة  
 ظهور لفظ المجتهد فيه وانما خبره بانه لا ملازمة ثم ان الاطلاق في المجتهد اصطلاح  
 خاص مشهور وقد عرفت يعتمد في المطلب على السند لا ان التخصصية سوى كما  
 في المعقول او المفقول او في المرفوع او الاصل والمقتضى فيلحقون بقول العرف دون  
 دليل تفصيل قالون اذ قد عرفنا الحاجة الى ارجاع قبل الظن في تعريف  
 الاجتهاد فليظهر على حصيلته الاجتهاد فيظهر ان ما يحصل من الاجتهاد قد يكون ظاهرا  
 وقد يكون خفيا وكلاهما حجة على المجتهد والمقتضى اما الاول فظاهرا والثاني خفيا  
 للمفروض انما وباب العلم بالفرض لعدم الدليل على حصة العمل به مع بقا التكليف  
 حتى ما لو لم ينبش الدليل على حصة العمل به او غير عرفت انما لا دليل على وجوب  
 الاحتياط وذلك لان اول حصة العمل بالظن ظنية وقد بينا انما لا دليل على خبر  
 تلك الظنون الى حصة ثم تلك الادلة الداعية الى حصة العمل بالظن سوى  
 من ظن المجتهد ولا مناص عن العمل بما في التكليف انما وباب القطع وعدم شوب  
 اشتغال الله مذبا كثر في ذلك حتى يقا به البقايين بشغل الذمة بشدة فيحصل الجهن  
 ببرائته مع ان الاستدلال بما به لا على حصة العمل به يستلزم عدمه وما يستلزم  
 وجوه عدمه فهو محال ببياننا في الاول الدال على حصة العمل بالظن على ما في ظنية  
 والا لما صح تخصيصها اذا الظنون الجهن في الشرع في حد الاحصاء وكان كقولهم  
 ان بعض الظن انما فانه كانت العميان ظنية فالاستدلال بها لا يفيد الا الظن في



١٧٥  
١٢٩

فقول ما الدليل على جواز العمل بهذا الظن فإنه قلت الدليل على بطلان الكتاب  
وهو محذور لاجتماع الدال على حرمه من العمل بالظن وطلوع العمل على حاله <sup>فلم</sup> فقلت المسلم  
من الاجماع هو حجيته ما هو من الكتاب لا ما هو ظاهر منه فإنه حجيته ظاهر  
الكتاب مثله اجتهاد بيننا ونعماد الاجماع عليه ثم لمخالفة الاخيار بين اعتماد  
على خبر كثر مذكور في مجالها مستلزم عدم الاعتناء بآثارهم وأنه كان اخراج ذلك  
الاخبار عن ظاهرها معارضتها للخبر من الكتاب فنزل المسلم من حجة متفاهم ان  
والمخاطبة ومن يهتد وحدهم لا يخاطبة كان معهم والظن الحاصل للمخاطبة  
من جهة اصالة الخفية والفرق بين المجازية وبين اجماع لان الله ارسل رسوله وكتاب  
بلسان القوم هو ما يفهمه وكان القوم يختلف باختلاف اللسان فكذلك يختلف  
باختلاف الزمان وان تفاوت اللسان بحجة متفاهم المخاطبة عن زمانها لمخاطبة  
وظهورهم يحتاج الى دليل اخر غير ما دل على حجية متفاهم المخاطبة المتأخرين لمخ  
الاجماع عليه بالخصوص ولا يمكن اثبات ذلك مع الاباحد وجوبه من الاول والمختار  
السبل الى الحكم في العمل بذلك الظنون وذلك استثناء التكليف بما لا يطاق وعليه  
وهو ذكرنا ان ذلك مقتضى الدليل العقلي المتفق بحجيته ما يفتح السبل الى الظن  
من حيث هو على ان حيث هو الظن خاص في الدليل العقلي لا يدل على حجية الظن على  
والخبر وضمان الاجماع غير مسلم في الظن الحاصل من الخبر المتأخرين والثاني ان الكتاب  
الفرق بين قبلنا ليقول المصنفين الذين يقصدون بكتابهم بقائنا بعد الله لهم  
معنا المتأملون فيه بكيد من الايام على مقدار فهمه ويعلمون عليه وكل الكتاب  
والمراسيل الواردة من البلا والبعيدة سيما مع مخالفة لسان المكتوب مع المكتوب  
الاسير فانه لا يثبت جواز العمل بالمدرسين في التباينات والمخالفين والمناطيات  
فيما وجهها على مقتضى ما يهتدون به قد مرها فتم وكذا المكتوب بل هو المكتوب  
وهو سمى سجا فيها استعمل على الاحكام الشرعية والظن منها الفاء الاحكام بل  
الاصد وثبتوا اعلام المخاطبة بالشرائع واعلاها بينهم وذلك لا ينافي مقتضى  
عمل الامم بعدهم ولو بعد الف سنة بعد ذلك لاجل حصول الطرافة واستمرارية  
عمل المخاطبة ومن احاطهم وتعلمهم المختلفين بعد ان يجدوا في ذلك ايضا فافق



العز من يتبين انما ابد الدهر يحصل للجواز وسائر الغرائب وذلك يحصل بملاحظة  
 البلاغة والاسلوب وسائر الحكم المستفادة منها مع قطع النظر عن الحكم الفرعية  
 الظاهرة التي تظهر من مجازها فاشارة ان يكون الكتاب العزيز من بابها لفظيا  
 لمصنفين سيما الحكم الفرعية بان يكون الغرض من الايات الواردة فيها بناء تلك  
 اللفاظ واستفاد كل ما يجيئ بعده ذلك من اللفاظ على مقتضى فهمه بطلان لوم يكن  
 موافقا لمراده وانه ايضا سيما بعين القطع والجزم وادعاء اننا نعلم انه لم يرد له  
 يحتاج الى دليل واضح بل الاضافي انه لم ينع العلم بان الله تعالى لم يرد من الالفاظ  
 هذا المعنى فلا اولى من الظهور في عدم اولى المعنى لان فكيف يدعى العلم بان مراده  
 تعالى من افعال قوله من بعده وصيته بوصى بها او دينه ان يتفرع هذه اللفظة ومن فهم منها  
 من المجتهدين المجازين بعد الفسخ انه المراد من جعلها في المال الوصية والدين و  
 الميراث والسا على ما بان في فضل عنها ما ياء ووالانضبا ويزيد على ما كان في الغلات  
 او جواز الشرح ان يعزل الدين والوصية كما فهم بعضهم من جهة عليه ومن فهم  
 منه ان هؤلاء الارحام يكون هذه الانضبا بعد البقاء الدين والوصية ووصول  
 نصيبها اليهما اما بعدهما اذ بدوها كمالها اوليها ولو كان هذا الحكم او الميراثين العا  
 ولا يحصل ما لهما الا بعد ملكها النصيبا ووصول اليها ففقدوا ببقولهم شيئا يكون  
 وذلك بعض نصيبهم مما فرض لهم فيها ايضا مجتهد عليه ومن فهم منه ان استقرار ملكها  
 وتمام انما يشبه بعد وفاء الدين والوصية وان ثبت قبله فرض او فرض عليه وهكذا  
 بل الاولى ان يدعى العلم بان مراده تعالى من كلامه في الحكم الواحد هو معنى واحد من  
 تلك المعاني فهمه شبهة وفوقها طوبى المشافهين وكان مقتضى فهم ايات الحكم  
 وقد ابلغ ولكن اختلف بعد غناء فائدة الهدى كما خفي اكثر الاحكام والحاصل ان معنى  
 العلم بان وضع الكتاب العزيز بما غاها على وضع المحققين سيما في الاحكام الفرعية  
 دعوى لا يقر بانها بغير فائدة فلسا في اخبار النقلين وما دل على صحة اخبار  
 على الكتاب بطلان على ان الكتاب في هذا القبول ذلك بعد جعل علمية تلك الاخبار واداء  
 كما هو ظاهر بعضها يمنع اولا لا التمسك على التمسك بمفاهيم اللفظية حيث هو متفاهم  
 اللفظ لم يكن المراد لزوم التمسك بالاحكام الثابتة والمراد من المعاني منسك



على الجرح بمحكم الله نعمه وحراره من مجموع المانع حوض معاً وضماً وجعل القربى إلى الله  
 على خلافها واداً من خلاص خلاصاً القوم من الجحيم والجلد أيضاً نفعاً بجرحه كحلها ونفعاً  
 فيما لا يشترط من خلاصه العاقبة والاعدم أو بشرط خلاصه القوم من الجحيم  
 ونفعاً بالعلل حتى حق القلق والاولان باطلاق وفقاً من الخصم والثبات من الخصم  
 ووعى الاجماع على صحة كونهم من وعى الاجماع على صحة الظنون التي يمارسها  
 أفعالهم حتى يقولوا ان العمل على الظنون الحاصلة من اجل الكتاب بعد ان كان هذا الظنون  
 اجماعي وان له بذلك كبرى فيكون منه الا انه لا يرد على الاجماع على صحة الظنون  
 اي شئ من كبرى الا ما هي جنة الدنيا لا وجعل هذا الظنون من اجرامهم كبرى الا انهم  
 المجهول فان قلت نعم ولكن ظناً وانما هي بكيفية الاستخراج من الامة مثلاً في الاجماع  
 لا اذا قلنا بغيرهم اقل الا فهم معنى هذا الكلام فانه اخلاف العلماء في ان العام يخص  
 محله في الباقي ام لا مثلاً نعم الكتاب السبعة اشترى في ذلك والاختلاف في الامة ونعمها  
 كلها والمسلط على هذه فاجاب عن العام من الكتاب على طاهر من بعض ان العام  
 المخصص محله في الباقي واولاً في الخصم باطلاق في ثلاث المسئلة الاصلية مسئلة  
 ظنية ووعى الاجماع على ان هذا المسئلة الاصلية في الخصم من الكتاب حاق  
 وهو عين في طهر من الكلام وبذلك في المكس في قوله لا يجد في الجرح في عام الكتاب  
 فاداء ظنية في العام المخصص ليس بجرحه والباقي ان يكون اجاعاً ولكن في حيث  
 انه مخلوق بالكتاب ايته فنقول في مثل قوله فقولوا لكم ما من احد منكم انظر الى  
 العيون وعضفتها وادع من نزل في ناسا في الحرمة كما ذهب جماعة من محققي الاصحاب  
 وذهب جماعة من الاصحاب الى الحرمة والاختلاف المستفيض في كل من الطرفين موجه  
 ولا ريب ان نوحهم في الامة واقامة عن طاهر وادعاء الظن به من فوق على جميع  
 اجزاء الجرح والحرمة او جرحاً منهم جرحاً من خصصوا الكتاب في كل واحد من اجزاء  
 لمنع الاختلاف باسافلاتية الرجوع في المسئلة بين الاجزاء والاولى به ان الاجماع على  
 كيفية رجوع الاختلاف والعلماء في جميع الرجوع والاختلاف في الاجزاء في بيان علاجها  
 بحيث لا يكون علاجها كما ينبغي في الحاشية ولا مناهضة الجمع بالاجزاء بالرجوع  
 الى المسئلة الا انها ممتنع من قبل كل واحد من الاجزاء ووجه ما ذهب اليه السند المذكور

ثبات

وشرحنا القول في كونهما الكاشف عنها والمثلث لها عند المزاوجة غير ذلك لا يكون  
في الاكثر الا بالظن المجتهد او في الاقل في شئ منها كما لا يخفى المناقش المصنف المذهب  
ويعنى بالاجماع على حجة كل ما يثبت بالاجماع المعتبر المعتبر وادعاء المحققين و  
حصول المظن بوجاهة الشايع بذلك المذهب بالخصومة والنصوص لا الشرح  
لوزوم تكليف الا بطلان له اجماعا غير مدعيه وبيننا وبين هذا الدعوى  
بوجوده فاما جعله من قبيل ان لزوم تكليف الا بطلان فلا نعلمه ولا يجدى السند  
بالهوى من حيث هو فمقتضى ظهورهما في ذلك الفرق الظن الحاصل من الجواز فثبت  
هو والظن الحاصل بعد هذا المذهب في المعارض وقد ورد في هذا القبيل الفتن التي  
حصلت لبعضهم واشتبك عليها امر لم يفرق بين الجواز والعام فاقصص في التلخيص  
الخصص في المخصص لعدم وجود المخصص في الحقيقة عن المجاز وهو على خلاف المخصص  
الخصص في جميع التي تخصها لها من خلاف المجاز فانه يخص عن التلخيص وقد حصل  
الاعتبار ان العام والخاص بكلا المعنيين فعليه بالظاهر والظاهر في قوله مقتضى ذلك  
في مباحث العام والخاص في المذهب فالحكم في هذه المباحث بالظن الذي لم يثبت حجة بها  
لخصص في الجواز فظهر من الشرح والغلبة ونحوهما من جهة قوله نعم ولا نقض اليقين  
لا يعمهم ونحن انما جزمنا الظن حاصل المجتهد بعد المناقش في المابة وفي التلخيص  
الاصحاحية ووقع الادلة التي اقاموها على عدم حجة العام المخصص للاجماع على المصلحة  
مختصة بظن وكثرة وملا حظ عدم المعارض والظن بما والمظن من جهة لزوم  
الخصص في المخصص وذلك ظن حاصل المجتهد في مجموع ذلك لا ظن اصل حاصل من المابة  
ووجوده ملا حظ ذلك فانه سلمنا صدق الاجماع على العمل بالظن الحاصل من الكتاب على  
هذا الوجه لا في خصوص العام المخصص لانه موضع خلاف والتلخيص فيه  
موقوف وليس بمخصوصات دعوات الجناح والاحاد بل هو جواز في المتن والاعتبار  
كالكتاب في السنة المتواترة ايضا فلم يثبت للاجماع على حجة عمومها بالشرع فاما ما  
منها من ان لا مطلقا بعد المظن بتخصيصها ببعض الظنون فانه قد تنازع في حجة العام  
المخصص في الحقيقة وارجع الى النزاع في حصول الظن منه في الباقي وعدمه كما يظهر من  
ادلتهم المذكورة من الطرافين الى الحجة وعدمها مع حصول الظن فالممكن يقول انه

انما يحصل الظن منه بدلالة على الباقي ولو فرض حصول الظن من جهة واحدة  
 على قلت المتكلمين يقولون انه يمكن حصول الظن منه ولو فرض حصول الظن منه في نفس  
 الامر كما كان محجة لا انه لا يحصل من ظن ولو فرض حصول الظن من جهة واحدة  
 بين الكتاب كما هو المصنف في بعض ما في حصوله ويقولون ان في جهة واحدة  
 او عين الظن فيها لا يمكن حصول الظن فيه والحاصل ان الظن لا يمكن من الاجماع والفرق  
 الذي يمكن ان يدعى في هذا المقام هو ان يقولوا المتكلمين المحجة في العلم المختص لا يحصل  
 من الظن في نفس الامر ولو حصل من ظن في نفس الامر من جهة واحدة في كل نظر  
 من هذا العلم انما يمكن محجة الظن الحاصل منه في سبب جهته وبذلك لا يمكن  
 هو غير المتكلمين وسبب فساد ذلك فان جهته واحدة وليس منها من دعوى الاجماع  
 من الخصم على جهة الظن او اصيل الخصم عليه في غير فساد له من جهة الظن  
 المجردة وكل ظن المجردة محجة عليه فانه لا يحصل للآخر الظن على وجهه ولا يكون هذا  
 اثبات الاجماع على جهة ظن الحاصل من جهة العلم المختص في الكتاب فانه لا يمكن  
 ثبوت محجة هذا الظن بالاجماع وان كان من جهة كون ظن المجردة لا يشبه العلم  
 حوزة العمل بالظن وهو الحكم فلو اذنا الاجماع على ذلك في العمل كونه ظن المجردة  
 فلا ثم انه من اجل انه حصل له من الكتاب بل حيث ان ظن المجردة وهو محجة عليه وهو  
 حله بالاجماع ولا يصح محجة على غيره والحاصل اننا نفرض المسئلة اصله ونقول  
 هل يجوز العمل في الاحكام الشرعية سوى كما نشأ من مقتضى علم الظن ومطلقا  
 او لا يجوز العمل الا بالهذه او الظن المعلوم المحجة فيجب على كل من احتشأ العمل في المسئلة  
 من افاض الدليل على طلبه فانه استدلال المتكلمين بالعمل بالظن على قوله نعم ولا نقض ما  
 ليس له به علم فنقول له ان كان الظن الحاصل من هذه الاية فلا استغناء في الوضع  
 المختص والمعاملة قبل ابطال دليل الخصم بان سدا باب العلم والاختصاص بالعرف  
 في الظن فلا اجماع على محجة مثل هذا الظن الحاصل من الاية كما هو واضح وان كان بعد  
 استغناء الوضع والتمسك بالعرف في يحصل الظن المتكلمين بسبب عدم الجواز في ذلك  
 بان يدعى عدم استدلال باب العلم وبذلك يكون الاية المعروفة من قبل الواحد واستغناء  
 وعينها فظن العمل من جهة محجة عليه وهو مقلد كما ان الجواز ايضا اذا اطلعت عليه هذه

الاول ما ثبت بالدواعي العام مسمى العمل بالنظر فترى كل من هذين المهندسين  
 حجة عليه وعلى مذهب الاجماع والاصح ما ياتي من جهة اخرى فبما لا يخفى على المتأمل  
 يتجلى على المجتزأ بالآية بلهاته كانه لا بد من حجة عليه فلا بد ان يثبت باطلا لا بد  
 باب العلم واثبات الاول المعطى المجتزأ لا يستلزم بالآية فيما نحن فيه على ان ثبت  
 العمل بالنظر مع استدلال بالعلم غلط فانه الخصم مفكك استدلال بالعلم وعدم  
 نقاوت الظنون ولا يصلح معارضته بمسألة العمل بالنظر مطلقا ومنه ان لا يرد عليه وقوعه  
 من الاحكام بحيث جعل بينكم باصالة النحر من العمل بالنظر في ابطال حجة التبرئة  
 وتقليد الحق وعينه ذلك وعندهم في حجة الضمان للحادثة غير ما يات استدلال بالعلم  
 وانحصار الطريق في النظر كجهم بين صف الدليل فيها واخترا طم في العمل لها انما  
 في الراي عدالة وغير ذلك من الشروط كما فعله صاحب المعالم وقبح وهذا لنا فصرح  
 فانه فلت ان حجة العام المختص بجاي لانه المخالف فيها لا ليس لبعض المخالفين  
 فلت كونها جاعيا ثم وان كان هو المشهور بين اصحاب الاعتقاد على الشريعة والاجماع  
 المنقول بدبر الكلام والمبا يتبع ان الاجماع المدعى في ذلك ان كان على المجتزأ وعندها  
 مع قطع النظر بحصول الظن وعدمه وهو لا يثبت استدلالهم بدعوى الظن  
 ونحو ذلك كما لا يخفى مع كمال الجور في المبالغة الصولية وان كان على الظن في الباقي  
 وحصول الظن فهو ليس من شأن الشارع والامس التي يدعي فيها الاجماع المصطلح واما  
 الاجماع الاصولي في ثبوتها فاذة الظن وهو بدبر الكلام الى بقايقه والحاصل  
 ان الاجماع المدعى في هذا المقام حجة ظهورها الكتابية فانه هو الاجماع المنقول ولا  
 سنباطي في خلافه في عدم ايات التحريم ولا دليل على حجة غيرها سوى كونهما ظن  
 المجتزأ وان كان هو الاجماع المحقق فان كان على المجتزأ فهو المجتزأ فانه كل ظاهر  
 منع ما بين عليه ما سبق ما فصلناه فبما انه مستلزم من حجة الظن بالحاصل من قوله  
 فتم لا تنفعه اليك به عام وامثال من الظن من الظن في المحاصل بانه العمل بالظن  
 الكتاب المجتزأ فانها عامه في كل ارضاء فالاجماع على حجة الظن من حجة الظن  
 الدال على حجة العمل بالظن من ما يثبت عدم حجة الظن بالحاصل من القرآن وما ثبت  
 وجوده وعدمه من محال فانه فلت ان محصيا بالاجماع المنقلم فلتا وسلمنا حجة هذا

الشخص بوجه علم ان ذلك مستلزم للتخصيص في الالزام وانه لا يكون له كونه الاجماع  
 ظاهرا الا بالتخصيص لا يكون الا في العلم فانه قد يضاف الى العلم في الجملة لكنه قد يضاف في الجملة  
 ايضا فليس مستلزما ذلك كونه بطلان في شخص المقدار العقلي بقاءه في واحد بعد التخصيص  
 فانه لا ينافي ذلك هو الظن غير ان التخصيص فلا يتفعل فيها منه من الاستدلال وان كان هو  
 الظن المستفاد من الالزامات العامة عن حرمه العمل بالظن ولكن في غير الظن الحاصل في الالزام  
 فحينئذ ان العلم بهذا الظن ايضا عرضا عن حرمه ايضا فخرج من هذا الظن كالسنة والاقوال  
 والهدى وغير ذلك فلم يتقوا ما يمكن فيه دعوى القطع الامثل القياس ويحق في حق ايضا  
 فلا يتفعل فيها ومنه فانه في الالزامات العامة على حجة جميع مقتضاها في الظاهر  
 من الاستفاد من الالزامات العامة على حرمه العمل بالظن لكن في غير هذا القرآن ونظرائه  
 بعض وقيل بالاجماع على ان كل الظنون الحاصلة من القران واجبا لعمل غير الظن الحاصل  
 منه بل حرمه العمل بالظن الحاصل من القرآن فليس بعد تسليم صحة هذه الدعوى في  
 الالزامات العامة على حرمه بعض الظنون دون بعض لا على الوجهين العمل على الظن  
 الدال على حرمه العمل بالظن الا بالظن الفلاني وليس هذا باب حجة العام  
 بالاجماع الا ما اوجبه الدليل على يتفعل في مقام اثبات حجة الظن الحاصل من القران  
 بل هو من باب اثبات حجة بعض المظنون بالاجماع وهو ما حصل من سائر الظواهر  
 وبعض مدلولات ما لا يوجب حرمه العمل بالظن بظاهر القرآن وهو حرمه الظن  
 الحاصل من القرآن الدال على ايات تحريم العمل بالظن وبعبارة اخرى هذا الاجماع عن  
 بعض مدلولات تحريم العمل بالظن وهو حرمه العمل على غير الظن الحاصل من القرآن  
 وهذا هو المصير لوسط هذا لا يتحقق في قوله ان الظن هو تثبت حجة بالاجماع فانه  
 قلت فانه بالاجماع انما هو على الاصل حرمه العمل بما يحصل الظن به من الكتاب وحيثما كان  
 انما هو على وجه التخصيص هو الظن الحاصل من الكتاب على ما ثبت في الحديث عنه فليس له  
 من ذلك هذا الاجماع فحينئذ على الاصل الدعوى ان الدعوى انما هو بالاجماع على حجة  
 الظواهر بعينها العموم لبعض حجة كل واحد منها بحجة تكفي افراد متعلقا بالدعوى بالاجماع  
 وهذا الكلام ينضموعى الالزامات العامة على حرمه كونه مع ذلك فتفعل في حرمه الظن  
 الحاصل من الكتاب في غير ايات تحريم الظن لا بد ان يكون من دليل قطعي او من علم حجة

فخلصنا



هذا الدليل وقد ثبت ان الدليل القطعي هو الاجماع المذكورة وقد ايدت نظرية  
الرجوع العام للمخصص اعم بما يخرج من العمل بالنظر في مخرجه واذا قيل وطعية فلا  
دليل على حجية المخصص تحت عموم الايات المذكورة وان كان الدليل مثبتا لخصوصية  
المعازر واشتقاقها من عدم علمهم وغير معلوم ومنه يخرج عن اثبات العمل بالاجماع  
فانهم يبقوا على العمل على العمل الاجتهادي فانه لم يثبت على اجماع العمل على جميع  
وقد ان كل العمل على العمل بالاجماع يخرج عن فائدة قطعية خصوصا بما هو  
اثبات التخرج ويخرج بعض الظاهر بالدليل السابق بعدم جواز العمل بالاجماع في كل  
اشرفا مما هو المطلوب من هذه الدعوى ومنعها بقولنا لو سلمنا صحة هذا المخصص  
عليه ان ذلك مستلزم للخصوصية لاجتماع الى اخره فانه ثبت ان ابي بن ابي  
وجاء المنع وعدم التسليم حتى يرفع عنه هذه الشبهة بانه ان الاصول لها  
فقد ذكر ان طائفة العام على كل واحد من افراده دلالة ثامة وليس له باب طائفة  
المشرك على منعه حتى يستعمل فيها على القول بجواز الامر باتباع العمل المجزى  
والمنع باب دلالة كل واحد من الايات في الكلمة المركبة على معناها فتقول طائفة  
كل واحد من الظاهر الكتابي لاجتماع الدليل بطلان دعوى عدم ابي التخرج  
وبناء على حجةها دلالة ثامة في فلا يمان يكون المخرج المخصص بالكره من باب العام  
والمخصص بالفتح والام يكن دلالة العام على الايات المذكورة دلالة ثامة فاذا كان  
جواز العمل بابا التخرج هو مقتضى نفس تلك القاعدة العامة فلا يمان يكون  
المخصص المخرج شيئا اخر لا سخاذا لا مخالفا للمخصص المخصص في كل واحد من افراده  
العام مثاوى التبع مع الاخرى في دلالة العام عليه وحجة العام فيه فلم يجمع  
طائفة من فلت يفتح الاجماع على حجة ابي التخرج يعني ما وانفعدا لاجماع اخر  
على حجة طائفة الكتابي بحيث انما هو اصل الكتاب ولم يجمع احد الاجماع على حجة  
اياب التخرج حيث انما ايدت التخرج ولو ادعى احد من مخرج علم نحن في هذه الكلمة  
عليه على تخرج اخر والمحال ان القاعدة بالاجماع هي عام مطلق على جميع ثباته  
في الدلالة الثامة ويكن ثايد في دلالتها على بعض ثباته بدلالة الدلالة على بعض الاخر  
لأنه التناقض في الكلام وليس عليه بحث الذي ذكرناه سابقا وهو ان ما يثبت

وجوده علمه فهو محال ومن ذلك يظهر الجواب بما يمكن ان توضحنا في تمام الترجية  
بعبارة اخرى ان الالجام انفعدا على تجليه كل الظاهر بعرض العود وانفعدا على  
اخرى على عدم تجليه هذا الظاهر الخاص على دلالة ايات التحريم بلحقة العمل بالانذار  
وهذا الالجام الثاني مخصوص بالالجام الاول ، هذه الالجام الثاني لا يصح في الحقيقة  
الالجام الاول في ايات التحريم لا عموم فيها املا بل هو مخصوص به بمعنى معين مثلا  
صلى الدين او ما يتهم به المسلمون وبخلاف ذلك واثباتها مثبت بكتبتها في تمام المطر وهو  
بطلان اصل الحرمة العمل بالظن فتم جفا ذكرته ببعض الدفوع الاضاف بجدة  
حقيقا بالظن بان الله نعم ثم ان شبهة الخصم بما ذكره من الالجام وان عمن على  
لزم تخصيص عموم ايات التحريم بالالجام المسمى ودوام سلوك ملكة اخرى فاسي  
اصالة عموم العمل بالظن وفلان الشخص هو هذا اصلا بل هو الثاني عادة المشتاق  
من الالجام فانه واردة على جميع جنسها مثا بغير بيان مثا قوله نعم لا تنفذ  
ما ليس له به علم وامثاله باقية على ظاهرها فانما المراد منها النهي عن الظن الذي لم  
يستند الى قاطع وسائر الظنون الخاصة بسائر الايات مستفادة من القاطع وهو  
القاعدة المطلقة بالالجام فانه لم يدخل تحت ايات التحريم حتى يحتاج الى التخصيص او  
الالجام اخر فنقول في جوابها هذا غفلة عن الفرق بين الظاهر والظاهر بل الحقيقة  
والبيان فاعلم الظاهر الجوهري في قوله نعم ولا تنفذ ما ليس له به علم يعود الى الموصول  
فمنه الى الوجوب العمل به فيحتاج ما ذكرته الى التماس بل يلزم منهم استعمال الظن  
في المعنى الحقيقي والبيان في استعمال الواحد هو يتم بفتح لا تنفذ ما ليس له به علم  
ولا بوجوب العمل به علم والبيان بعمل العلم على معنى يشمل العلم وما به جمل العمل  
به وهو التماس ايضا بخلافه من مقتضى القاعدة الخاصة بالالجام وهو العمل  
على ظواهر الايات ومضبوطة بعضها مدلولات القاعدة قرينة الجبر في بعضها  
الاخر ليس باولى من العكس لوقع الكلا في ترتيب واحد يحتاج الى عموم الالجام  
اخر بل اجماعا على ان لا يتوقف علمنا الحال فيه فذلك في الايات الناهية عن اتباع  
الظن فانه حمل الظن على الظن الذي لا قاطع على العمل به تخصيصا به وهو ما هو  
على ما قرئته وبالجمل لا ريب ان ما يحصل في قوله وشايبك فظهر مثلا الظن بان احرم



يتبعها في هذا المقام والحاصل ان المتعلق العلم قد يكون ظاهرا وقد يكون باطنا  
 في الواقع ويصير في الظن متعلق العلم للعلم الظاهر والظاهر هو ما هو في العلم  
 لما استحقاق الخصم في تسليم الاجماع فلما طرقت الفحالة القبلية هو المردود في الاجماع  
 ان الاجماع هو الاجماع الفردي بحيث يوجب القطع بوقوع الاقام واما في حق ما يصدق  
 هذا الاجماع فانه ذلك الاجماع اما من جهة فناء وهم مرجح او اما من جهة حصول العلم  
 برضاهم به بل لا يجب حصول القطع برضاهم به اما الفرض فلم يمتنع مما ذكر  
 فلا موانع في حصوله والائتمار المتأخر في الشريعة بانه على كل حال يحصل من طائفة  
 الكتاب كل وقت من زمان وانما بعد الف سنة في كل من يحصل له من العلم وان  
 كان بعد الف سنة واما ارباب التصانيف من مناخري اصحابنا في سلم اجماعهم  
 على تلك النسخة فمنهم من علم ان فسخهم بطلان ونحو من علم العمل بطلان الظاهر  
 انما كان الاجماع ظاهرا الكتاب بل لعله من جهة اخرى من اجل ان الاجماع  
 واما حصول العلم بغير حصول العلم بالنسخ من احوال الدنيا انهم كانوا يستدلون  
 في جواز اتمامه ومناظرته بالابايات التي في نسخة من دون تكرار فهو لا يستدلون بذلك  
 من جهة اجماعهم على جهة الظاهر بل لعله كان حصول القطع بها بسبب ايمانهم والاعمال  
 وفيها عنفت على خصمه فاحتاج الى اقامة كاشفة بغيره والرواية التي كان يسخ  
 الوفاة الجارية على جيلوس على الجلاء وبطنته انهم لم يجدوا ايات ارباب الجاه  
 بطلانها ما سمعنا منه يقول ان النسخ والبرهان في قوله ان كان عند مستلوا  
 استدلوا في بطلانهم حيث شكك في مرون النبي صلى الله عليه وسلم وانه ميت وانهم مبنون  
 في روايتهم في الاجماع على جهة ظاهرا الكتاب حتى في ايات النسخ في كل من اقيم  
 على جهة فاطمة في ايماننا وما لنا اننا استدلنا بالعلم فيها غاليا وروايتهم في الاجماع  
 كل هذه الظنون تحت القاعدة المذهب عليها الاجماع وقائمة الغرض من الغرض  
 ان الجماعة المتكلمين في احوالهم من الظن وما حتى في ايماننا من ايات  
 يستدلون في ايماننا بجملة الاحاد والخبار والاستصحاب فيهم من ايات الطائفة  
 بانه باب العلم في ايماننا من استدلوا بالتكليف بانه فيهم من ايات العلم ولا  
 لهم تكليف ما لا يطاق فيه ما لا يقع في الاستدلال بهنا لعل ينشئ جهة الظن

[illegible]

انه ظن انهم حينئذ منقادون لغير ما في العلم بخلق الله تعالى من غير ان  
 يخرج ما ذكرناه من تلك الجواب عما بين ان يكون من غير ان العلم بالخلق  
 المعارض بان يتخلف تلك البراهين العقلية من غير ان يكون من غير ان العلم  
 اذ قلنا ان العلم بالخلق من غير ان يكون من غير ان العلم بالخلق من غير ان  
 فان قلنا ان البراهين قرينة على الجواب بان الخلق من غير ان العلم بالخلق  
 صلا في هذه غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم  
 البراهين فان علمه لا يتقبل التخصيص من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم  
 من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 تخصص العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 ليس بان التخصيص قد يبين الوجود في اقله من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم  
 حصول العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 الحق للعلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 مستثنى من العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 مقتضاها ليس من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم  
 مؤلفه من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 فالاضطرار ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 الغريب مما استقر بنا عليه من العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم  
 الواضح فالاستدلال في جواب العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم  
 العلم من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 العلم من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 بالعلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم  
 بما يستدعي من العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 في العلم من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 اصله من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق  
 وهو هذا العلم من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم بالخلق من غير ان العلم

ول

بل كم وقع من هذا القبيل في الاول والاخر فقول دعنا لما عسوان وبشبه الامر على  
بعض الطوائف في الحكم في هذه المسألة في حق المجتهدين انهم انما في غير القليل من الزمان  
تقبل المعرفه فاسم اسناد باب العلم على المجتهد في بعض المسائل كما ان عليا في  
الظن الذي يكون المجتهد العمل عليه باب كل المنة فانه كان هو من حيث هو فانه  
لا ما ثبت بطلان بالدليل فهو مطلوبنا لعدم اختصاصه بظن دون ظن وان كان الا  
ضع انه ما لا يمكن ان يثبت في اكثر الاول فانه خبر الواحد لو سلم الاجماع فيه فلا يثبت الا  
في الجملة كما هو واضح وفصلنا في محل وهو لا يثبت اليقين في شيء كما هو واضح وكذا  
الاستصحاب عنه ان سلمنا كونه جويلا كتابا جامعيا كما هو الكلام فيه مع انه لا يثبت  
منه الاقل من قبل في الحكم ولا يثبت اصل البراءة ان سلم فظهر في حق الغضايق  
ففقول ان فلك على من باب اسناد باب العلم سيما على من الخصم لو كان ما هو معلوم  
المجتهد علم وان كان في انما ظن لا يجوز العمل به لا مجتهدا في الحال المخصوص  
وقام الدليل على حيز العمل في حق المجتهد ولتسلم الكلام بما عسوان من بعض الكلام  
وان كان ذلك غير مرجح من قبل بل في كلام لا يرد عليه كلام عند كلام المالك العلم  
اوليا انه الكلام ونحوه الى ما كان مناه للندم في الاجماع الذي على حجة ظاهر الكتاب  
ونقول ان المسلم مناهما الاجماع على ما هو ظاهر عندنا فيما بين بها ونظروا عندنا  
او فيما يحصل الظن به لكل اهل اللسان او لكل العلماء او اما ما يحصل الظن به لبعض  
دونه البعض فلا معنى لان حجة على حجة فاما لا دعوى ان كل من يحصل له الظن فهو  
عليه حجة يحصل له المصلحة بان يدعى الامام في هذه المسئلة ان من يحصل له الظن من  
مجموع الخلف مثلا فهو حجة عليه ومن لا يحصل فلا ومن يعتبر العام المخصوص في حجة  
عليه ومن لا يعتبر فلا ومن هو من الفناء فانه فلتان حجة ظنا المجتهدا الاجماعي فلا  
معنى للشك في ذلك فلهذا هذه غلبة حجة في ان كل من في اشارة اجماع على حجة  
الظن الحاصل من الكتاب المخصوص ومن حيث هو والا فلا كلام لنا وفي حجة من حيث  
منظن من ظن المجتهد فانه ظاهر دعوى الاجماع على حجة الظن امر فوض هو ظاهر  
ان الامة في نفس الامر ما هو فكل عند كل مجتهد فالا جماعا فما سلم فيها هو مسلم لظهوره  
عند كل اهل اللسان فما اختلف في ظهوره لا يدخل في الاجماع ولا يرد من ذلك ان





لنفس الامر من انما يتبعها فبقدر الظن مع قطع النظر عن خصوصية المجتهد فانها  
انتهام الباقي بعد ان يتبين من العالم المخصوص والظن في الباقي من المسائل الاجنبية  
وتختلف باختلاف الاشخاص ولما ظن في الباقي فنقول ان الباقي قد يلاحظ  
بالنسبة الى افراد العالم وقد يلاحظ بالنسبة الى اقسامه فظن انباء التخرم في حق العمل  
بطلب المجتهد الحاصل من الشرح مثلاً في المثال زماناً وبعد سبيل العلم فيجمع وضع  
في دفع النفس الامر بفتح في غاية الوضوح فان وعى هذا الظهور في بعض القلة  
فلا يصح من غير احد وانما يجب عند المناقضة نقول لا يمنع الاجماع من العمل  
المجمل في افراد المجتهد لا عند راجع اشراك نقول اذا قال الشارع انه الكافي بحسب ما يفيد  
الاجماع عليه والخط في المجتهد مثلاً كقضايا الامانة من يقول بكنزهم بطلت اجنبية  
بكتنا القول بانها بخلاف اجابته او فطرية كلابر يقول ان اظن بخلاف الظن  
لذلك لا يصح انما اشياء هي هذا الظن وعمله على انهم بخلاف المجتهد في العمل  
وهو يجب في العمل بالاجماع المذكور المجتهد على بخلاف الكافر بالاجمال فقط  
فكل ما يخفى من العمل بالاجماع لو سلم على جميع الظن الحاصل من الكتاب في المجتهد  
فلازم الاجماع على جميع هذا العالم المخصوص بقية وكيف يدو عليه الاجماع المخصوص  
سماح ما يظهر من قول العلماء والعلم بجمدة مطلق من المجتهد كما لا يخفى على من يتبحر  
كلماتهم ونسبوا الى بعضهم في قول الكلام فظن ان المجتهد انما هو الكون من المجتهد  
لان لا يمكن حائل من الامة والحاصل اننا نقول اما ان نقول ان الاجماع منعقد على جميع  
الظن الحاصل من الشرائع من جهة واحدة هم من الكتاب في الخبر الظني واما  
ان نقول ان الاجماع منعقد على جميع حصول المجتهد من الظن الحاصل من الكتاب  
انما انما يتناول بعد ذلك المعتبر في العلم هو المجتهد بالظن الحاصل من الكتاب  
مع مدخلية الكتاب فيه ولكن من حيث ان الكتاب مطلق من جهة واحدة من جهة  
ظن من هذا العمل بالظن واما ان نقول ان الاجماع منعقد على جميع ان ظن من ظن المجتهد  
وظن المجتهد عليه وعلى مثله في امثال زماناً فانه كانه الاول فقد سئل الله وانفعك  
ولما الثاني ثم لا استفادهم جميعه من ظن مجتهد بعد من ظن ام يدخل في سبيل الله  
الكتاب وما هو من مثله من الحروف في الصفحة او اذا وظيفه البسطة بل انما نقول بان

بعض انما الاجماع منعقد على حجة اعلم والمجتهدين على ظنهم وجعلنا اعلم ومثل ذلك عليه  
والا لزم عليك ان تقول ان مثل الشهيد ان من يقول بجهنم الشريعة لا يجوز له العمل على  
اجلها ولا تقليد مقلده له وهو بالاجماع فثبت ان ما يثبت علمه الاجماع هو  
بجهنم الظن المجتهدين من حيث هو فظنهم ان الاجماع للنبي او عتبت على مجتهدين الظن  
الحاصل في الكتاب ليس بجهنم ان ظن الكتاب بخصوص بل بجهنم ان ظن المجتهدين  
والقول بالظن المجتهدين بجهنم ان ظن المجتهدين ما جاء به بطول التكرار بل انما هو حقيقة  
العمل بالظن والالزام الشافعية فانه انما نقول بالظن مثل الشهيد ان لا يجوز  
عليه ولا يجوز مثله ولا نقول باننا لم نقول ان محطى معدود وهو ومثله ولكن  
نقول الحق والحق ونفس الامر حجة العمل بالظن بسبب جهلنا وهو الاجماع قلت  
ان شايء منهم البرهان بسبب ان ادعاء العلم وانحصار المناقشة فثبت منع ادعاء  
باب العلم لكن بالقرآن فطعن العمل فثبت مع انه ذلك خروج عن الخطاب او الشافعية بعد  
ان ادعاء باب العلم فاذا رجعت الى عرق عدم ادعاء باب العلم فلا بد ان يخرج الى قوله  
وغير المبني ذلك في بحث خبر الواحد وفضلناه فلا حاجة هنا الى البحث في الكلام  
في ذلك ولكن نقول هنا في الجملة ان هذا الفرع ان فرض تسليم فظنهم بجهنم لا يثبت  
الاقل قبل انما الاحكام فانه قلت العمل البرهان انما فطعن في ذلك منع او لا فطعن في كونه  
من المسائل الخلافية هذا الاجتهادية المنبثقة كثر ما رواها على الاولة الظنية وانما انما  
لا يثبت المنفعة والا احكام التصلية التفتيشية يتوقفها تفصيلا في الشريعة على سبيل  
الاجماع على كل ما يحق على المطلق وكله لا استصحابا بل على ما يظن ولا يفيد القطع فانه قلت  
انما العمل على اجابا والاحاد وطلوع ليد الله الا بالبرهان والاجماع قلت ولان الا بالبرهان واحدا  
والاجماع هم ووعى الاجماع معظمتها امر السيد والشيخ معا فثبت مع انما هم منو الخا  
هو في الجملة ليعرفى اجماعهم على ان شرط العدالة واختلافهم في معنى العدالة وكذا  
الشيخ بالمعنى كذا الكذب اكتفى المشهور برجل المشهور على خلاف الضعيف ولكن لا يعمهم  
في الخزي والواحد اشراط بعضهم الاستدلال واختلافهم في الكاشفة عن المصداق والاشارة  
شكلا في موافقة مذهب الزكي المجتهدين ومعنى العدالة الكاشفة عنه بعد ذلك  
الا شكلا في مخالفتها لغيره ومعنا بعضها البعض لاختلافهم في كيفية الترجيح

والله اعلم

والمناهي مع ان كثير من المرحومين الذين فيها مثل علو الاسناد وموافقة الاصل ومخالفة  
 وغير ذلك واختلاف المرحومين في الموضع من حيث الابرار في صحة الايات والرجوع الى الظن  
 الاجتهادي كما ينبغي في الحائز انما يقتصر على ما لا يخفى من ذلك مما لا يخفى من ذلك وما لا يخفى من ذلك  
 انه دعوى الاجماع على حجة اخبار الاطحاد من غير ما يقتضيه ذلك وهو مقتضى  
 ولا يتصور لذلك معنى الا ما مضى اليه الجهد في زعمه ان الخبر قد يفهم وهو حجة عليه  
 والاختصاص من ذلك بالكاتب اخبار الاحاد وانما دعوى الخصوصية في ذلك تقوم بالبرهان  
 والشك في القدم في جنس بيان مراد هذه الدعوى فيقتضي صلا والحدان بالكلية  
 في ذلك مما لا يشك في ذلك كونه من الكلام فانه ما يمكن من باب الثاني من لا يقتضي  
 عن ذلك وهو على الاجماع المدعى على حجة الظن المتعلقة بالمدعى كونه من باب الثاني من لا يقتضي  
 الدلالة على حجة خبرها ولا دلالة او كهيئة العلاج في معارضتها او القدر الذي يمكن  
 ان يسمي ويقتضي من هذا الدعوى انما هو الظن المتعلقة بالاخبار والمعلوم من اجزاء  
 الاعشاء بانها لا تتكلم عليها ولا ذلك وجعلوا من ذلك ولا من حجة الا في هذا نوع عام لا  
 الا غايته فيها بالذات كمن الاشكال في منافات بعضها مع البعض من جميع بعضها  
 بل على بعض منهم معانيها واما الكلام في ان هذا الصنف من الخبر هل هو من جنس  
 تلك الاخبار ام لا فليس ذلك كلاما متعلقا بالخبر بل هو متعلق بالاثبات حجة مثالا  
 النزاع في اخير الصبر اليه حجة ام لا والمرسل حجة ام لا والمرتب حجة ام لا وخبر الخفي  
 عن الله حجة ام لا والخبر الضعيف المخرج بالشبهة في العمل حجة ام لا وما ذكرنا او بها  
 لعدم الواحد حجة ام لا والمرسل حجة ام لا وفصل الخبر المخرج جازم ام لا فانه دعوى الاجماع  
 على حجة الظن الحاصل بحجة نفس الخبر من غير جهة ان ظن المجتهد كما بين فانه  
 قلت ان الخبر الواحد في علاج النفاذ من بين الاخبار مستقيمة بل قبيحة من  
 الغرائز وهي كقول على حجة خبر الواحد في الجملة بل على جملة الاخبار في المقادير  
 والاختيار في الاخبار ملحد الخجة وتلك غير ما ذكرت بعد تسليم ثوابها الى  
 بحيث يجري له نفعها انما يدل على الاخبار فيها حيث جعل العمل به منها  
 في جميع بعضها على بعض لا في اثبات ما يجري من العمل به منها وما لا يجري في كل انما الاخبار  
 الواردة في تعيين الامام اذا نشأ الامر من انما هو وجه صلاحية الاجتهاد



[illegible]

الحق



نظام على الاصل وشرح جميع احاد الاصلين بسبب عبادته بالنظم والعمل على النظم حيث  
 مرق في كلامهم والجملة اجماعا في ذلك كما ذكر بعض كلامهم في هذه الباب على ذلك على خلاف  
 لما بين قول شراطيني لما في مذهبها انما عرفت خاتمة باب الشهادتين او انما  
 اصل النظم فانه كانه النظم يجب ان يكون لها شرا على الشهادة والرواية والاخبار وشرح  
 في الاصل بغير اشكال وان لم يكن كذلك بل كانه مستندة العرف والعادة القالبتا والقرائن  
 غلبة الظن ونحو ذلك فلو ان العمل بالاصل ولا يلتفت الى النظم وهو لا يملك فله العمل  
 النظم ولا يلتفت الى هذا الاصل وثان يخرج من المسئلة لاختلاف فهمنا انما الاول ما  
 في العمل بالاصل للجهة الاصلية لشراطيني وهو قولنا يجب العمل بقوله وله من كونه  
 فيها شهادة العدلين يشغل ذمته المدي عليه وسائر الكلام في الفروع الى ان قال القسم  
 الثاني ما عمل بالاصل لم يلتفت الى القرائن النظم وله كثير منها او انما يتقن الطهارة والنجاسة  
 بما هو موقوف بها او يثبت او يثبت في زواياها فانه ينبغي على الاصل وانما في النظم على  
 الاصل ان قال القسم الثالث ما عمل فيه بالنظم ولم يلتفت الى الاصل فله صوره انما اذا  
 ملك بعد الفرائض الطهارة والصلوة وغيرهما من العبادات في فعلها افعالها بحيث  
 ثبت عليها حكم فانه يلتفت الى الاصل عدم الانسان به وعدم برائة الذممة  
 التكليف به لكن في النظم من افعال المكلفين بالعبادات انما يقع على الوجه المأمور به  
 في جميع هذا النظم على الاصل والوجه وسائر الكلام في فروع كثيرة كذلك ثم قال القسم  
 الرابع اختلف في جميع النظم فيه على الاصل وبالعكس هو مورد من انما الختام الى  
 ان معلوم جهة مع قطع النظر عن الظاهر كالرواية والثابت من غيرهما فلهذا في بعض  
 صلا انما هو جهة الدليل الخاطيء في اجماع او غيره والافا الظاهر كما يمكن به وجه  
 به من غير عليه فانه كانه لا يمكن اثبات الحكم به فمقتضى العمل بالاصل في بعض  
 افعالها يملك فلهذا في الاصل في كل ما قدم عليه انما هو الدليل الخاطيء في بعض  
 النظم فانه في بعض الباب الكلام في الشرح به ودمار الدليل الثاني حقه  
 هو النظم المطابق له في جميع على الاصل الدليلين المتخالفين الموافقا لهما الاصل على  
 الاخر في جميع الاخرى منها بل في الحوادث والمجرات على الاخر وانما كان في كنف  
 شبهة والاصلية مشحونة بذلك الموضوع الذي وقع للنساقين بين الاصل ونفس النظم في كنف

وان كان ص

عليها من قبله من هذا بعضهم يرجع الظن ببعضهم يرجع الأصل بل الظن بسلام العلم  
ان الاشياء جعلت تلك مائة الحكم ويخرج بعض المواضع الحكم على الحكم وفي بعضها على  
الاصول حيث ظهر من كلامهم ان الظن اعم من الاصول وقال كافي في الخبر وهو ان  
البحر قد يثبت من بعد ذلك في الخبر والمخرج بالاصول ثم ورد في الخبر وهو ان  
الظن في الخبر اليقين عن خبر من الخبر عند الذين وعرف ذلك ولا يقع حكم اليقين بحسب  
الظن واليتم الطرح الى الاغناء على الظن والمخرج ولذلك ثبت في الخبر وهو ان  
المخرج مستعمل في ما يشك فيه من جهة نظر اليقين في خبر اليقين في الخبر اليقين في الخبر  
في قاعدة اليقين وعرف ذلك وكلامهم في خبر اليقين في خبر اليقين في الخبر اليقين في الخبر  
حفظهم بآثاره بعد هذا الجاهل في الخبر اليقين في خبر اليقين في الخبر اليقين في الخبر  
كما في الطحاوي والخامسة كقولهم ان كل شيء قد نظمت حتى تعلم انفسهم حتى يشك  
من الكفر اليقين والاحتمال اليقين بل في خبر من الخبر اليقين في الخبر اليقين في الخبر  
وشرح في خبر اليقين بعد الخبر في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
الظن بل ما لو حصل الشك في شيء من اجزاء الصانع بعد الدخول في خبر اليقين في خبر  
انما يكون المخرج من فعل الاجزاء اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
ضابوهم وكان العمل بمنطق الظن في الصانع بالجملة الذي يظهر من كلامهم العلم بان  
هنا آثارا بعد فتيحة من الاشارة الشرعية المعروفة مثل ففي الخبر وفي الخبر وفي الخبر  
الشيء وقاعدة اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
ومن جهة الاستصحاب بل في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
بمنه كما يظهر من سبيل العامة او الصلابة من جهة التراب في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
جواز الاعتقاد اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
عن خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
هو الذي ذكره الاصوليون ونقد الخلل في القضاء في موارد المخرج بعضها على بعض  
وقرر الاطلاع على خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر  
بوجهات واطرافه في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر اليقين في خبر

ظهر في الترجيح وجهه الا ان هذا في آخر ما عمل الحق فيعمل عليه فاما العمل فيكون  
 فيه عمل عدو من ضلته الخيرة والاحتياط فظهر في جميع ما ذكرناه ان الله والحق والاصل  
 في العادة والغلبة والفرار ايضا فاعلم على الشايع وهذا باب من في الفقه والاشياء  
 الامرية لا حجة له بطرافهم فانه قلت كلما نزلت هذه في بيان تخلف معنى الذي في حقيقة  
 الدعوى فمن يقدم الظن فاما من هذا الظاهر فيستضي من تخلفه من هذا فيستضي  
 حقيقة الفقه الذي في الورد في الاجابة ونقول انهم بالظن مقدم على الأصل في هذا من  
 مدعي الظن هو المنكر فيقدم قوله مع فعله البينة وذلك كما يقدمون في الباع وباع  
 الجمل والقرن على قوله المشتري فيفسد مع حضور المشتري من الجمل لا في الظن المشتري  
 الا باجماع في ذلك فالغلبة في الباع وهكذا في كل شيء بل كلامهم انهم في ذلك كما ترى  
 خلاصهم في معاملة الحام وكما في الطريق وغيرها وكذا الكلام في الترجيح بين الزوجين  
 المتدعيين في عقد المهر حيث مدعي الزوج من المهر والمطل والزوج فالحق في الكلام في ترجيح  
 للمترجع اجماعا مع قطع النظر عن كون احدهما مدعيها والاخر مدعيها في منافع البيت  
 لو نزل اجماع من حيث بينهما ما عليه بعد ادعاءه ويظهر ذلك في حجة الرضوخ فيما لا يملك  
 هناك نفع الاصل ما لو كان المورثان مع غيرهما وارادوا الحكم احقاق الحق ما تنازل  
 القول في تخلف المدعي والمنكر ايضا مع قوله ذلك يعنى العمل على الظن فانه عرفنا  
 المدعي في غير هذا اجماعا انه من يتبرك لو ترك والتا في ادعاءه يدعي اجماعا في كل ما لا يملك  
 فيكون الزوج هو قوله الا في الرجحان اما من جهة سخط فيستلزم الاصل والفاظه في قوله  
 فلا اشكال وان كان في مرافعة الحدما وعنه اخو يدين على تقديم الاصل والظن والكلام في  
 تقديم احدهما الى الاخر اصل في الاصل ومنه قوله عدم معرفته المدعي وان المنكر في تقديم  
 المنكر في غير هذه الا في الظن مثلا الا ان الظن مقدم لان الظاهر يدين به المنكر والمنكر  
 قوله وعلى المدعي التنبية واعلم ما يظهر من بعض الاحكام ان الاصل في ادعاء المدعي  
 عند الحدما من يتبرك لو ترك والتا في يدعي خلاف الظن والتا في يدعي خلاف الاصل  
 صحيح باعتبار ملاحظة المال والا فلا في الحقيقة اثباتا لا يظهر من سابق البقاء  
 وصرح بانثنية الشواهد في المراجعة في البصاح فانه قلت فانه ما افاده الباب  
 يحثونهم العمل بالظن والظن في الرضوخ لا في نسب الحكم الشرعي وحمل جمل العمل

بالظن في نفس الحكم الشرعي فلا حظ فليتم موارد تقديرهم الظن فانه الملاك في العمل بالنظر  
 في الفلذاه في طين الطريق وغيرهما ان ظن حصل بل ان كانا انما يشبهون في الحكم بالظن  
 فان ملاقات الخرج في السبب الشرعي لم يشبه الحكم في ملاقات الملاقي في الحكم بالظن بل في  
 الجدل بالظن مع مذكرة الكافة معقودا بغيره من مقتضى الظن لكونه حطبا للثبوت الذي لا يشك  
 الكفاية في الباطن في الاصل عدم التزكيت في تلك الظن يكون التزكيت بالظن على وجه  
 تمامه بسبب غلبة كونه شرفا ما وشرا في ناقصا وهكذا في الاخر المستفاد من معناه ناقصا  
 لذلك هو جلي الظن يكون الباطن في وجهه من عبادا في الظن يكونه عبادا من الاطراف  
 في كل من يعمل بهذه الظن وهكذا العمل على الصحيح فيها لو شك في خبره من الصدق بعد خبر  
 المجنب اخر فانه كونه كلف غالبا بحيث لا يخرج من فعل البطلان ووجوب الظن بوقوع الفعل في  
 عليه حكمه في الاجزاء وعدم لزوم الصواب وهكذا الكلام فيمن يدين في معاملة معاملة الخلف  
 فيها او اثنان في كونه العقد في حاليه في او الاقامة او الصغر واللبس والزند  
 عارضا وهكذا الظن يكون كبراج او شربا او عاقلا في شرب عليه الحكم بمقتضى العقد  
 وكذا الشراء فيما لو اتممت الزوجه المهر او انما الزوج من الاصل فانه المهر في العمل في  
 بانه هو الذي حصل الظن بغيره من المهر او من المهر في العمل في بانه هو الذي حصل الظن  
 كل ما يرد عليك من معارضة الاصل والنظر فكلها في بابها في بابها في الموضوع بالظن بترش  
 عليه الحكم فلان في خبر العمل بالظن في الموضوع واما الزوايا في بابها في الحكم راس  
 بالظن فلا يجوز في حق الشئ الغلا في واجبه في حرام كذلك لا يثبت في الغلا في المات  
 حكم في الواقع فظن وقدره في شرب عليه حكمه فثبت في السبب في الاحكام الشرعية التي  
 مع ان لا دليل على جواز العمل بالظن في خبره في الموضوعات في انشأ الحكم والذي قد سمع  
 في ذلك انما هو في حاشية الموضوع ومنه من حيث يرجع في ذلك البعد والخرق في كونه  
 بالاصل الظن في ما اصل الحنفية واصل عدم النقل في ذلك السبب والاقبال في الشرعي  
 والعيب في ذلك وكذا الكافي في مثل هذا الصنف والارشاد في ذلك مع اشكال في بعضها  
 انه هو من باب الاضطرار وكن في حله ظن في المجتهد واندر في الخبر والرواية والشهادة و  
 هذا الباب في كونه العلم في اتم واما الكلام في ثبوت الموضوع في الخارج حقا في شرب عليه الحكم  
 فلم يشك في جلي العمل بالظن في خبره في الموضوع او خبره في كونه في خبره في اسناد و

مواضع

العام وكون ذلك من جهة ظن المجهدين ونواياهم في العمل والالتفات فان كل من يخصص  
 كونه في الموضوع بل هو عام فالخاص ان قوله وتقدم الظن على العمل الخاص على الحكم الشرعي  
 بوجه ظن يحصل سبب من فطركم ببلبل هذا كوجه من العمل بهذا الظن اذا قلنا هذا  
 فقلنا اما نسلم ان العمل على الحكم ما استنبطه الشرع فهو قاطع الكلام في دلائل الحكم  
 ما يرجح الظن كما انما كان حقيقا مع ملاحظة صريحهم بالاكتمال بطلت الظن والقرائن  
 وان ائذ ذلك فاما ان يقولوا انما هو هذا لا بأس به بعد عتبة الامام وانما هو من  
 يحصل العلم من جهة بكتفي القضاة اجمعهم على ذلك في الجملة واختلافهم في بعض الامور  
 وبعضهم لم يسم ذلك اية فقلنا ان ذلك انما هو في كلام الزعم او بعض اجمعهم من جهة  
 اجماعا فقلنا ان ذلك اية بكتفي لان ذلك يدفع دعوى اجماعك بل هو من جهة العمل  
 الكتاب يخرجه من باب اجماع على الحقيقة لا من حيث انها ذلك ظن فان ذلك انما هو ذلك  
 كل المتفقين بذلك من جهة العمل على ما هو من حيث ان ظن المجهدين في ذلك باجماع  
 ملاحظة ما ذكرنا اذ ابلغ الكلام الى هنا وان كان امكنك دفع في الضرر ما دعاه فوق  
 بهي الموضوع ونسب الحكم على الزعم الذي هناك عليه فقلنا وانما هذا من جهة العمل  
 بابا وكون اعني ذلك عليك اعدا فاقول ان كلامهم ينادي بالاعتقاد ان هذا الباطل  
 يحتاج الى الاعتقاد ومن ظن المجهدين من حيث هو في باب الترجيح ان في معارضات العمل  
 والقلم فقلنا خلقوا غاية الاختلاف في وجه بعضهم القلم في بعض الموضع والآخر الاصل  
 في كل من وضعوا فقلنا انما هو في الترجيح المثل المجهدين بل هناك اشكال اخر  
 ان من جهة الظاهر عليه الصحيح في افعال المجهدين ولا ريبا في مختلف باختلاف الاوقات  
 فالازمان فقلنا يحصل الظن ابدأ في فعل جماعة منهم اذ في زمان ودخ زمان فيحتاج الى  
 القلم في استظهارهم والتميز في نفسها الى جهة اخرى فقلنا من ملاحظة شعورضاها  
 ويبدو ما ذكرنا كلام امير المؤمنين في نهي البلاغة والسلو الصالح على الزمان  
 واهل زمانا رجل الظن برجل يظهر من جهة فقلنا واما في حق اليقين على الزمان  
 واهل زمان احسن رجل الظن برجل فقلنا في زمان انما هي اليقين السند في الاخبار  
 اليقين يكون معناها لا يجوز من نفس اليقين المتكامل في الظن اليقين العمل باليقين  
 في كل الموضع وان كان يحصل سبب في جهة القلب والقرائن ظن بيقين العمل اما

لما جاء في ذلك من الاصل مع نفسه من انما والفا علة جو نقصان النقصان الباقين على  
 حصل نقصان سبب الحكم الخالف الحكم الا ما لم يمتدح فيها من عمل على الاصل وتيرة النظر الى اهل  
 لها في تقديم الاصل على الحكم من جهة الفاعل عدة ومختص بها فيصير المعنى في بعض النقصان  
 النقصان الباقي باي من المعنيين بالنقصان الاخرى باي من المعنيين الباقي من النقصان بالاعطاء  
 مثالا في قول المصنف او بعد ندفة المعنى في نفسه بالنقصان الاخرى حكم بل انما في نفسه  
 والنقصان النفس لا مري مثل ووبه وقع البطلان على وضع بعض القطعة العمل كاشارة  
 العمل في الوقت باقيا لها لا مع غلبة الظن يحصل السبق على ان العمل يستند ونقل الى المراء  
 بالنقصان في الموضع او في خصوص النقصان الثاني هو نفس الامر في العمل بالكلية كما في العمل  
 في بعض النقصان بالنقصان النفس لا مري في بعض الصور الذي ثبت العمل عليه  
 بعد اهل خارجي وهو هذا تقديم الظن على الاصل بخلاف الفاعل فاما لا بد من القول بتقديم  
 الاصل والنقصان فاعاد وجه الفرض والنقصان لا مري وطلب اهل من اجله الا انه لا حرج وهو  
 خروج عن ملاحظة الاصل والنقصان والتحقيق ان من يميلون الشايع في الاخبار في هذا الشأن  
 الظن لا خصوص الظن الى اصل من الغلبة فلا حظ للمخادعة في الحكم والحمل على  
 ثلثي الزعمين وسائر الشايع في شغل الميت المحقق في بلدا لا مري وسائر وجوب  
 الراف في بلدا والمسألة مع الجملة والمثال ذلك وتضع كلما تهم في مواد الحكم والظن والظن  
 بالنقصان من الظن بالحصول من الغلبة وانما في ذلك ما ذكرناه بحكمته في نظام العمل الى  
 جانب جهة الشهرة والمثال مثل الظن بخمسة الاجماع مما ثبت بها نفس الحكم الشرعي في الاجماع  
 فيما حصل الظن بسبب الحكم الشرعي فان اعلمنا ذلك على الشهرة مثالا لان خلاصة كثير من اهل  
 العلم اعادوا الى ان جوهر الظن بوجه سبب هذا الحكم الذي افترض به في اجزاء الظن  
 بالسبب بوجه الظن بالسبب فكلما كان الاكثاف بالظن السبب اجزاء المسبب فيصير في  
 مثل الشهرة ايضا فليقدم ومنها ما ذكره الشهيد في الذكرى في من حيث الشهرة في سبب  
 الجمل بل في الفاعل في قول ولو ظن بغيره في الاصل في العمل بالظن لا بد من ذلك في العمل  
 المخرج فانه هذا العمل بغيره من العمل بالظن مطلقا لا بالحق في ذلك والباقي في ذلك  
 في مسألة ما لو فاته ما لم يحصل في حق من يظن بالظن بالظن في ذلك فانه لا يفتقر  
 بالنسبة الى الاقل لانه المشتق ولان الظن انما لا يثبت الا بالسلوك ومنها ما ذكره العلامة

في النهاية في حجة الاستصحاب ان لم يحصل العمل بالظن لزم من جميع المجموع على الوجه  
وهو البديهي في الجدل وهذا ايضا يقتضي العموم وامثال ذلك كثيرة ومنها ما ذكره  
الشهيد في الدلالة في مسئلة حجة الشهرة فانه ممكن في الدلالة في الظن وفي ايضا  
فيها العموم ومنها ما ذكره في لغة وهو في استقبال القبلة وفي في الحديث في  
فيه بالضرورة وهذا مستدل في استخراج المهيمن بالكلية في صلوة الاموات ايضا  
لشدة ولكن يمكن ان يحصل شرارة في محل المسألة في السابق ومنها شرارة انهم في ضمانهم  
في كثير من المسائل من جهة الاصل لطلاق كلام الاصحاب في كثير بخلاف ومنها ما ذكره في غلظة  
في مسئلة الحاق المبرور بغيره في الصيام الوجوب في جلالته فيعمل في حجة  
الصباح فان فاعدهم في الوقت وهو ان حادثة الطرفين في خصوص المسئلة وان كان  
منهجهما في النظر الى عموم امثاله كذا كما مر به في الحاشية في رسالة الوسوسة  
بجامع النفاذ في شرح وباجابة النفاذ منها من لم يقدّم الاعمال والادع في التنبه  
معللين كونه انج والذكر اقوى وان كان كلامه على اطلاق القول بالواجب في حق  
المتكبر ومرد ذلك يظهر بالنفاذ على الظن كما في الحاشية ايضا من ان عمل الظن في معاذرة  
الامة واخذ الاقوى من ذلك يظهر بطلان تعليل البتة في مسئلة ايمان الاصل  
خروج العمل بالظن خارج الظن الحاصل من معاذرة الحق وبقي الباقي فانه لا معنى لذلك  
الا العمل على قول الحق فينبذ الالاف مطلقا والا كثيرا ما لا يحصل الظن بقول الحق في حجة  
فقال الميت في العلم الاورع ومع حصول نوع الظن في جابنا ميتا يكون العمل بقول الحق  
من محض الشبهة والقول بان قول الميت ايضا بالظن جواز في القول او لا ومصلحة الموت  
والحيق في حصول الظن اذ كلاهما انما يعينان كماله من جهة الحاصل في الجاهل  
المتكبر في العلم ما ينجز به في العلم انما يتصور اي طريق يكون كاستحقة  
العلم والاعمال ما لم يافلا في كل كمال الاما فيمن به اجلة فله الا في كالات في الحالات  
فيكون كماله اليه علمه وظنه فيقول الكلام في تحصيل العلم والمسللة لاجل تنبيه العلم  
وارشادهم في باب الاشكال فاما المعرفة في العالمات من منظارهم في المسئلة اذ لا  
في المسئلة في غير الامم من انهم يباحسون فينا ظروفي فينا المعرفة في غير الامم  
شخص من غير الامم والاعمال المظنون فينا بعد فينا لا معنى لاستدلالهم بحجج العمل بالظن





الامر بارادة الاقرب اليه بالنسبة الى ما هو الجاهل اذا ذلك ليس من العقل انفسه الذي  
 يظهر ان المعيار لا بد ان يكون في الاول الامر هو الواجب في نفس الامر وان كان هو قول الميت  
 وهذا الكلام بالنظر الى جملة خطبة الكلامين المختلفين في المعنى اعز قولهم بتقديم  
 العلم والادب وقولهم بوجوب تقديم العلم والادب في قوله الاقرب والنقل ما هو  
 من باب البينة بل هو حكم عقلي فان بيناه وجوب معرفة احكام الله تعالى اما علمنا او  
 مثل الظن وجوب معرفة الله ومعرفة نسبة ما مثاله قال في المسائل العلمية العقلية ما اذا  
 حصل العلم الاجمالي المتولد بانما يتولد احكاما وشرائح فهو ما يتولد في عدمه وحقه او  
 نسبة الدين بالعرف فكيف كان فاما ان يحصل العلم الجزم بحكم الله ولو بتقليد والظن  
 باحد الامور الذي حكم الله فيها سواء كان غافلا واداه فلهذا لم يرد به من تلك المراتب  
 او منقطع او حصل المجتنب عنه من شدة احد المذكورين ولا وجه له الا انه لا بد  
 على جواز التقليد في النقل والعقل ايضا انما يدل على انهم يتبع نفس العلم او علمنا  
 او ظنا فان غاب عن النفس يدل على ان العبد من عن ساحة الشك وهو من غير مقامه  
 ان يحصلوا واحكامهم النفس لا مري بالاختصاص الثاني ان اما علمنا او ظنا وكذا لا اخبار  
 الدلالة على ذلك وكذا دليل العقل يقتضي وجوب حصول تلك الاحكام اما علمنا او ظنا  
 فتصليها او ظنا اجماليا او بالاختصاص احد الامور التي بوجوب ذلك فظن ان النواهي  
 من قولهم اصحابنا يكون النفس من البينة هو ما اشهر بينهم من عدم جواز تقليد الميت  
 وهو معنى مع ما فيه على اطلاق ما سيجي في محله ان في كلامهم ما يتاخر ايضا كما عرف  
 ومن صفته يظهر بطلان قولهم في المسئلة الثانية ان يوجبوا العلم بالحق والظن لا  
 الظن والمعلوم المجتنب او ليس معنى قولنا ان المسئلة الغريبة اذا كان الشك في ذلك على  
 احد الطرفين بل ان احد الطرفين لا يثبت بقدرة من منصف الخبر لان معلوم المجتنب ومن منصف  
 المشقة الا ان الشك في جعل الخبر البينة دون الشك لان من يجوز العمل بهذا الظن دون  
 ذلك لعدم امكان اجتماع الطرفين في موضع واحد فغضاه ذلك لزم بغير العمل  
 وان لم يثبت الظن بالحق بغير المسئلة في نفس الامر وهو كما ترى في العلم كما ان الفقهاء  
 انفسهم فضلا عن موافقنا في القول ولا يمكنهم ان يثبتوا بان ذلك هو عدلهم بالنسبة  
 الى الغائب او حصل من الظن في احد طرفي المسئلة وكان في الطرف الاخر غير متساو

五

الحي فان غايتهما شيون مجتمعة بالانحصار الجبرية فهما لا استبعادا في ان يتناول  
اثبات المطالب على شي من خارج فبعد كما فعل في قاعدة التمام في الاستبعاد بعد ذلك  
في صفة تعارضها من جهة التعبد ما يت في الحكم بالرجوع الى الحصول ما هو الاقرب  
المضيق الامر منها كما في قاعدة بين من التواء عند التمام اذا تعارضها في الذيلية الواضحة على  
التوابع الطاهر من خمسة رطلية من قريب فالتعارض بينان فلا مانع من ان يحكم الشائع  
بالعمل على ما هو ارجح منها حصولا من حيث المدلول بالنسبة الى نفس الامر ان لم يكن هناك  
ظن ثالث يقع من حصول الاخر الى نفس الامر في فرض ذلك فكونه الرجوع الى المرحلت  
ايضا فبعد كما يظهر من ملا خطه كلام العلماء في تعارض بينة الدخول والخارج فان يرجع  
احدهما على الاخر اما وجه التريب بالنسبة الى امرى كما فادعاه الى الظن بذلك والاستصحاب  
او غيرها منضما الى اخبار الواردة في تقديم الدخول وكافادة الناس الى ان التاكيد  
وتحقيقه منضما الى الاخبار الواردة فيه فتقديم الخارج وان كان هناك ظن ثالث يقع  
من حصول الظن الى امرى باحدهما فنفسه الى امرى على التعبد فعمل بما هو في الاخر  
من تقديم ايهما تعبد بان لا مانع بعد ذلك في تعارض تلك الاخبار الواردة في حكمها ايضا  
من العمل بالنسبة الى امرى بالنظر الى مناهضة ايهما تعبد به لا يمكن جوبا بذلك في الاخر  
للتعارض في المسئلة المفهومة فلا يمكن حمل الاخبار والملازمة على التعبد كما سنشير  
اليه في الخاتمة بخلاف المدلول على تقديم ذي اليد على غيره او العكس مع ان الظن كلامهم في  
البيانات مفر من هذا المختصر نحن بين الاثنين وفيها من البيئات مع فلا مانع من اعلان  
نفس الامر من جهة لا تغفلون هذا التفصيل فلا يمكن ان تغفلوا بهما لو كان هناك ظن ثالث  
خارج عن الجبرين لم يعتبر شرعا في ذلك لعدم لادلة الاخبار والملازمة عليه كما سنشير  
في الملاحظة من حيث اخره عليه ذلك الكلام في التعليل والتفادى في ذلك فكل ما دل  
على من العمل بالنسبة الى التماس مثلا فعمل على كونه العمل بغيره من جهة الواحد كما تعبد به العمل  
والبيئة فهو ايهما كالمصداق في التمسك في البيئة فذلك طالع في ذلك من ذلك ما هو انما  
يقم له من كونه العمل بالنسبة الى كونه من هذا هذا الظن الخاص وكونه العمل بالخير ايزا  
لكونه من هذا هذا الظن الخاص وكلاهما من هذا ما الاول فاما لا لم كونه التماس من هذا  
الظن سيما بعد ما ورد في الاخبار والمناوغة المنع عنه فخص ما بعد ملا خطه من كونه

في بيان عدم الجواز من جهة ان دين الله للعباد بالعباس لان الحكم الكاسن في الدنيا  
لا يملكها الا الله العليم الحكيم وقد روي في النكاح في القوي عن عثمان بن عيسى قال ساء  
ابا الحسن مرسى عن عبيد الله بن النعمان قال ما لكم والعباس انما الله لا يستل كعبا منكم  
مع ملاحظة جميع الشائع بين المختلفات في الحكم ونفريقه بين المؤلفات فكل من جعل  
عجز الناس في الملائكة من العباس لا يرى انهم قد وكروا في اجابته ان اول من فاس  
ابليس وكروا عليه في جملة اوجه انهم يعرفون الفرق بين النار والطين وبين ادم ونسبه  
نفس ادم بالنظر في رواية الحسن بن محبوب عن ابيه عن ابي عبد الله ع قال ان العباس  
نفس ادم فقال الخلفاء من نار وخلق من طين فلو فاس الجحيم الذي خلق الله نعم  
منه ادم بالنار كان ذلك اكثر من ارضها ونار النار في معناه رواه ابي عبد الله ع في  
وقد كروا في الاخبار من وضع شئ في رواية حنفية نزل عن عبيد الله ع في العباس في الاصل  
مثل ان القتل يثبت بالهاتين والزنا لا يثبت الا بالاباء مع ان القتل كبر المني في الرجل  
ما يولد هو جيل من صرع مع انما كبر ان صرع الحائض يقتضي ويزيلها مع انها البر  
جعل الجمل في الميراث معهما والبرية سرهم مع انها اضعف وان بهما لا وفي قطع  
بعضهم ولاهم وهو في خمسة الف درهم وهي في العلل وغيرها من بطون الملائكة من ملاحظة  
منزجات البرية فالحاصل ان ما لا يستقل العقل باوان الحكمة والمصلحة وفيه  
في طاعة الجوز الحكم يكون بالمصلحة والحكمة فيمن يثبت له كمالا وهام البادية فاما  
لا يحصل الظن في العباس من صلاصه من باه لا يعني به لما يظهر بطلان وفاء مناه من  
ملاحظة هذا الحكم بالجملة الحكم بعدم كونه منبدا للظن ليس بجديد بل هو المعاني  
بعد التامل وملاحظة ما ذكر ان كان يثبت الظن في باوية الظن النظر بين العتلة  
فظهر من جميع ذلك ان المنع عما العباس لعل من جهة عدم فان هذا الظن يثبت الحكم  
بكذا لا لا يظن فاصلا بغير العمل به مع انه يمكن ان يكون المراد منهم عما العباس من المنع  
عن الشتم والبدع والاستقلال بالحكم بمحض ما يقهر الاوهام الضعيفة والاحلال  
الضعيفة فانها بما بين كمالها في كمالها بغير ملاحظة العلل قبل انفسهم ولذا لم يعلق  
على ما يستفاد العلل فيمنع النص بالبرية او بالعبادة ونوع من هذا الطائفة التي لا  
موجودة لشي في نفس الامر كما نفس الامر في نفس الامر لا يرد في الجحيم عن الطاع

عليه وعلى إذا كان شئ في نفس الأمر من باب الحكم في نفس الأمر لا بد من أن يكون له حكم في نفسه  
عليه وعلى يستقل بهذا الحكم هنا والشايعون إذا أرادوا أن الله تعالى حكم حكم في شئ  
خاص فيلزم حينئذ فيحصل العلة والحكمة ابتداء على الحكم فإذا حصل لهم ظن بالعلة  
فحكموا في علة انفسهم بالحكم المذكور في الشئ المائل لافضل العلة وذلك لا ينافي  
حكمه في ذلك ايضا كذا لا جلهذا العلة وقوله تعالى لا تخلف عن الحق العلة في اخبار  
الاحاد وما في معناه فانه يعتبر بالحل لا كاشف عن قول الشارع وحكمه فروى الكوفي  
عن محمد بن حكيم قال قلت لابي الحسن موسى ع ما لي قال في ما روي عن علي بن ابي طالب ع  
في علة قوله تعالى اياك شئ فظن بالاحسان ما يحظره واودع الاشياء للمجاهدين  
عنكم فاختارها فقال له ما فيها من فذلك والله هكذا من باب حكمه فالتزم قال  
لعزاة فلا تانكا فيقول قال لعل ذلك الحديث وبني عرواه مؤلفه سمعته عنه  
ثم وعي التي تخشى في بيع الاموال قال ابو سعيد بن اسباط وطابوا احبته على رسول  
الله ع اذ بعنا من حديثه اكثر قبل ما قال رسول الله ع هو للغرس مهران  
والرجل سهم فلان ابن احنفة لا اجل لهم بهيمة اكثر من سهم المرأة تذا وشر رسول  
الله ع البيوت وقال ابو احنفة الاشعاع عنه وقال البيهقي ما بلغنا وما لم ينفرد  
وقال ابن احنفة اذا بيع البيع فلا خيرا وكذا ع دفع بيننا ما اذا وادعوا  
اصحابنا فقال ابو احنفة الف ع ما واما الثاني يعني ان يجرى بهم ع العمل بغير الاذن  
ليس اجل لمنظخص هو بل يكون عقيدا للظن بما رويهم فقد مر وجهه فذلك الف  
ان الحكم الشرعي هو ما كتبه الله على عباده في نفس الامر لا كاشف عنه والدليل عليه هو  
كلامه وكلام رسوله وامانه عليه وعلى الفاعل والمراو وكلامه والكلام روي له  
والفعل هو المراد منها في نفس الامر فانه يحقق العلم بالذكورات المكلف فحق ذلك  
الحكم وعلم به وانه لا يتحقق العلم فكذلك للظن لما مر به انه ثمة هي ما ظننا فاقوله  
لنبي من العمل به من الشارع وفيها اصل الحكم كجزا واحد والجميع المنقول والظن  
بالاجماع والمشقة ومنها ما ثبت بسببكم وهو الموضوع الذي يستخرج الحكم كالعقبة  
والعقود والمقررات التي يغير منها في باب تجميع الظن على الاصل واحدا لاصلها المعتقد  
على الخوا والنسبة والاقار والبدل في الرضوخ بالعلم بذاك في في الفرض لا وما خاص

فوجب العمل بالظن بحكم الله وفي الفرقة الثانية نوجب العمل بشر الحكم الثابت  
المعقود للموضع المعلوم ونوجب السبيل العلم بجزء الظن الحاصل بيقين ذلك الموضع  
ووجوب ذلك السبيل الكلام في الفرقة والثانية لا يختص في ان امتداد العلم بالعلم بالعلم  
الشيء في امثال زماننا بل هو حكم وضعي ومنه ان الشارع حكمه في جميع الاحوال بل هو  
ثابت في بعضها ولو امكن حصول العلم كما يحصل فعل المسموع على الصواب كما ان النفس  
وتخصيص العلم بنفسه لا يرد الحاصل ان هناك امور اشنع لاجل وضع الشارع مع ذلك  
خطم النظر بما صالة افضل امره عدمه سواء كان مظهرنا لاصابة او عدمه والخلاف  
العدم فيها العمل على الظن الغلبة والعادة والذين الذين قد حصل الاختلاف في تعيين  
صانع العمل بما دأ به كان العمل بما في الجملة احوالها ومنها العمل على عادة النبي  
التي هي اعم من الاستصحاب بل لا استصحابا بخلافه فبما خالفه في عادة النبي فان  
عمل عليها وان لم يحصل الظن بمعناه مقتضا بل لو قلنا بعد من معنا الرجوع الى الفرقة  
فاننا ارض حكم وضعي بقرينة عليه الحكم بيقين الموضع والسبيل يتبعها الحكم بالسبيل  
وان لم يحصل الظن به في نفس الامر فيقول الشارع بيننا وبين خصمنا اننا كان في قول  
الفرقة الثانية فقد عرفت انهم لا يتمكنون من النزاع فيها والعمل عليها في الجملة اجماع  
لا معنى ان اجماع وقع في العمل ببعضها حتى يقال ان ذلك انما هو للاجماع بل بمعنى انه  
اجماع في العمل عليه جائز في الجملة وتعيين موضعها ما هو خارج لراي المجتهد بحسب  
وتقديره ولا اختصاصا بمثال زماننا وان كان في الفرقة الاولى فنقول اي دليل لهم  
على جواز العمل بغير الواحد ونما الشبهة واخرها فانما كان الدليل على اجماع والاختلاف  
الدليل على الجواز فنقول انما يجمع بينهما انما يعلم ان على انه يجوز العمل بها لانه لا يجوز  
العمل بغيرها ونفي جواز العمل بالغير انما يتم لو سلم اصله بخلاف العمل بغيره في  
الحال وجوب العمل بها مع عدمه وليس مقتضا لاجل ان الظن الحاصل منها وان قد يرد ذلك  
فلا يصح مره معنى الا ان دللوا الاخبار فانهم متاهة من الحكم الشرعي وان لم يرد ذلك  
ايضا جعله في باب الوضع فانه غير الاخبار في الشبهة فالظن بالاجماع والحال يحصل بها  
الظن والثاني مما يكتبه الوجوه ان بل العباد والاولى ما يصدق الاخبار وظلم الاخبار  
ملا النظر فالاعتبار بل المستفاد من الاخبار والفتاوى حالها وبها وهو ان العمل بها الاجماع

مختصة بحكم الامام وكما سلفه عن محمد بن ابي الحسن والامام ابا جعفر واخوه  
 علي بن الحسين من اشهر العبد علي بن ابي الحسن والامام ومذهبنا يحصل خبر  
 معارضها وان يحصل بها تادير في الاحكام والاعتبار شاهد على ان حصول الظن  
 الاحكام بنفاهوت بقوله في السبيل والاعانة السبيل في الحصول به الظن كالظن على خبرنا  
 بل الظن بالاجماع اقرى في اقامة الظن بمذهب الامام عن خبر الواحد والجلد يجمع الظن  
 بالاجماع والشرقة قال الظن بقوله الامام كالخبر والعلو يفرق ابداء الصادق خلافا  
 عن القول بان الخبر الواحد كالمقاييس السابق في اخذة المقاييس فكما يجب ان يتبع حكم المقاييس  
 السابق في حصول الظن ببقائه بل ولوحصول الظن بعد من قبل العمل بالخبر الواحد فانما  
 هو من الظن بنفسه لا يرد ولو كان خلافا وظننا وانما القول بان آخرهما لا  
 ينفذ في الاطلاق والظن الخبر بنفسه لا يرد في الخبر الواحد حتى يحصل في الخبر من حجة  
 مفتوحة الشهرة في الخبر فلم يستشعر من الظن في العمل بالمولد والخبر وان خبرنا  
 فالسبيل الى الحكم الشرعي حتى يتبين ما كان حصول الظن بها خلافا حجة الى الاجماع  
 ثم قد يحصل الظن بها في الاسباب والموضوعات كالقبلة وحصول الوقت مثل الاوقات  
 التي يفتقر منها الساعة والليل والنهار ولا يجوز العمل بها مع عدم ظن وافر من زمانها  
 ان الاخبار بين انكر والاكتفاء بالظن بحكم العمل عليه ونفرا اجزا والافتقار للتقليد  
 خلفنا منهم وان باب العلم غير مستند به من ان اخبارنا وظننا يحصل العمل بالظن ويجب  
 من بعض الاخبار ويحرم التقليد بل يجب على كل احد مننا بطلان العمل من بعض  
 كلام لا يظهر غيرهم فان دعوى قطعية اخبارنا مع ان اليد برتة ثبات في نفيها  
 وسنبرها مفضلة في مثل هذا الخبر ولا نشهد طائفة كلام مع ظننا ولا لا اليد خلافا  
 حجة الاخبار وانما خبرنا وعدم التماس في ذلك لا يثبت الامانة بالظن في الاجتهاد  
 لا اختلاف في الاخبار والرواية في العلاج بحيث لا يمكن الجمع بينهما في بعض هذه بل في كل  
 وفيه على اجزاء الاضواء والتقليد مضافا الى البراهين العقلية المتقدمة والاشياء الالهية  
 والاجزاء مثل انما النظر وقوله ثم فاستلوا اهل الذكوة وقوله ثم لا يابا من تقليد  
 افتناو عليكم قبلة ونخذو معكم وانيكم ثم فلا نوال والطريقة المستمرة في الافعال الباطنة  
 الى زمانه الابرار وجميع السنون والعلوم والافعال العلماء وزدوا في تقليد الامم



الحديث وكيف يمكن فهم الحديث في العلم الصحيح ان ينفع ترجيح العلم العام على العلم الخاص  
 على غيره واجتهاده في فهم معناه في غيره لك من الناس الذي لا يعدو الى الجسد في ذكره  
 وقد مر بعض كلامهم في مسئلة البحث عن محصل العلم لا يجرى بعض منها في غير علم الاجتهاد  
 فالحق انما الوقت اشرف من ان يحصر في ذكر ما ذكر الحجاب عنها ولذا لا يحق للعلماء  
 ذكر كلامهم في كتب الاصول ولم يفتوا في ذلك ما ذكره ما فيها ولا شاع في القضاة المتأخرين  
 هذه الطريقة فكم بعض اصحابنا في بعضها لم يخل هذا الكتاب في الاستدلال الى بعض كلامهم  
 ونقص ما في الخبر الصحيح بكتبه ملا خطا ما ذكرنا في هذا الكتاب تمام نذكر في نسخة العبد  
 في كل باب فانه في الخبر والاصول فان اختلفوا في جعل الخبر في الاجتهاد  
 متفق المثل فيه يوقف على ما تقدم من تحقيق القول فيه من غير ان يكون مقتضى  
 وهي ان جواز الاجتهاد والتقليد معهما الرجوع الى المجتهد من غير ان يسلوا الكلام في  
 التمسك باصول الدين والمذهب كما هو قول الفقه والامام في حديثي وحديث  
 اطاعنا العلم لانه لا ملاصق من عدم معرفة ان يحجب عنه عتبة الامام من هو ولا دخل ذلك  
 في ما لا يفرق في قايما لمراتب الفرق على الاحكام المتخلفة بكيفية العمل بها واسطة في  
 الاحكام العلمية اتمه ومنها بلها الاصول وهي المأخذ وان لا تتناول بالتكليف بالاسطة  
 اذ ان كانها تتعلق بها في الجدل ولا في ما في اصول الفقه فانها لا تتناول في عملها الاولى  
 وليس ذلك من عملها الاصل ايضا كما لا يخفى بل هو من عملها في الاجتهاد والمجتهدين ايضا  
 ليس من ما قبل اصول الفقه ولذلك جعل بعضهم الاجتهاد الرجوع من جهة موضع هذا  
 العلم والملاصق انما الرجوع الى العلم بالاحكام الشرعية في غير حضرة الاحكام من ما قبل اصول  
 الدين والملاصق الذي يثبت بالاعتقالات والتقليد اتمه مثلا المعاد وجوب الامام بعد النبي  
 ثم للرعية في حقها فكما لا بد للمتكلف الاعتقاد فيها بعد الامام اما بالمستقل او بالاعتقالات  
 او بالاعتقالات لا بد من الاعتقاد بوجوده في شريعة العلم بعد فقهاء الامام بالاعتقالات والاعتقالات  
 وهذا حال عدم حضرة الامام سرا كان في حال حوائره وقصوره او في حال غير المتقطعة  
 اما الاعتقالات فان كان يدخل في حال بيننا مثلا جهام بالضرورة من شرع بيننا حكم ان الله  
 احكاما كثيرة في كل شيء على سبيل الاجمال غاية التكليف بما لم ينقطع وانما لا بد من العلم  
 هذه الاحكام على سبيل التفصيل يكون الرجوع اليه لئلا يترك التكليف بالاحكام على ذلك

الا في جملة العلماء واما النقل فكل ما مر من الامور بسؤال عن اهل الذكرو وما و من الا  
 بالرجوع الى اصحابهم في الاحكام مع تهاة شرك من الماخزين في التكتيف في الكلام في  
 تحقيد العالم وبها ان المروعة فلا ريب ان العالم باحكامهم على سبيل القطع لاجتماعها  
 داخل فيه وكما ان الظاهر ان العالم بما ظاهرا من الطرق الصحيحة وهو المسعى بالخير فيها  
 فاعلم انه سواء كان في ظن الامام او غيره من المفسرين في ذلك في جواز الخلف  
 منه اذا كان عالما بكل الاحكام او ظاهرا على اوجه المذكور وهو المسعى بالخير في المطلق  
 والمجند في الكل وكما اذا كان عالما بالبعض على سبيل القطع في حصو رعا على اوصاف  
 جواز على الظاهر ببعضها من الطرق الصحيحة على الوجه الذي قلناه المجند المطلق وهو  
 المسعى بالخير في وجه الظان ببعضها او كلها من غير جهة الطرق الصحيحة كما ان  
 غير بالغ وجه الاجتهاد وليس له من العلم خط الا التقليد المجند او غير مجند فيها  
 خلافا لكال في بعضها ما كان الاول انه هو المفسر في المفسر في المجند كما في الحديث  
 اومر مراد في وجه منه ولكن لم يبلغ رتبة الاجتهاد الا الثاني هو المرجع الى المجري  
 ام هو على وجه المجري على العمل بظنهم لا فيقول المفسر في بيان من اوجبه الرجوع الى المجند  
 المصطلح ان اوله مطلقا حتى على الظاهر والباطل ما لم يفسر في وجه من جهة الهامة  
 وهو له النقل ليحتمل في تكليفه البطاق ووجه الرجوع الى غيره لم ازل في ذلك مع  
 قنطه لا خيال بطلان ما ان تكسبه الخلف عن غير المجند والمخالفة في الاخذ في  
 المجند في وجه من غير مقتضى السائل وتفسير في هذا التكليف اذا كان غير الظاهر في النقل  
 لوجوب النقل بالتحقيق بعد السواء ثم وقفت على اختلاف في النزاع مع غيره في حال  
 الامام وانما لا بد من اتفاق بعض صفاتها في عمادها وفي صفاتها الاجتهاد وفي حقيقتها  
 وانما في صفاتها اصلها واسنادها او غيرهما من احوالها في كل ما في ذلك لا بد  
 ان يثبت من حيثها في ان ما يعلم شيئا جازا لا بغير وجه الدين وبيان انه يجب عليه  
 ان يثبتها وامثالها من والدي يجب ان يرجع اليه في بيان نفاذها واما العاقل في  
 ان يتم التأمل في الرجوع والتمسك الذي يعقده له الامام الامير في الاول وما مائة و  
 مجتهد بيانه احاطا له ولا يملك فله في ذلك ولكن من يفتقد ان احكام الدين  
 ما عليه ان يثبت ولا يثبت بيانه لا يملك في الاطفال في احوال الدين في احوالها

لا بد

هو الرجوع اليه ثم اذا تدبر الى ان يجعل العلم وفق فهم الانسان في الجملة فظهر  
 ان الطريق انما هو الاستنباط الاول وتفسير ما هو ملائمة مع تلك الاطلة  
 ثم ان في هذه المسئلة بعضها هو من ان الغنى من اجل هو مجرم الفطن الحاصل من الدليل  
 على ان يكون كونه اوله ان يكون على وفق فواعدا الجند بين او على وفق فواعدا التباين بين  
 لكل يلقى الجزى في الاجناد او ينجب بصر مجندا مطلقا وهو ينشأ في الاجناد جميعا  
 الشئ من كراهة او وجه ضا وهو من الاكتفاء بالاستنباط الاول او ينجب الكبر في كل واقعة  
 من الجند الاكتفاء يحصل الفطن ولا بد من تحصيل الفطن المعرف فكل هذه المراتب من  
 الفطن ولا سبيل الى العلم الا من الفطن الى الجاهل انما هو على حجة من الجند  
 المطلق وغيره داخل في الفطن المجرم المنع منه شطاط الكلام انه قد اثنان انما لا حصل  
 حتى ان ادبا بالعلم من هذا العلم بل الفطن الى تثبت الخبر منه وقد ظهر ما ذكرنا من  
 بهاء القدر لجميع عليه من الجند انما هو كل واحدة من الاخبار بين وبين الجند بين تغلظا  
 في العلم بقدر القول باخراج الاخبار بين من رزق العلماء شطاط الكلام فكل من ينفذ  
 الرخصة باعقد مثل الشيخ الفاضل الخراساني محمد بن الحسن العاصمي لم يثبت ان  
 ولا يجوز ان لا يستغنى عنه الجند من العلم بل لا يخادري وبقا ان العلامة على الاطلاق  
 الحسن بن يوسف من مطهر العلم بل لا لذلك فظهر ان الجمع عليه هو القدر وانما  
 الموجب في نفس ما جعلوا له ولهم غفلة وانهم يكتسبون بالاجناد انما ولحقنا فان الجمع  
 عليه حتى شكل عليه في الجند انما لا يطلق وانما هو الاخبار في الجزى كلها داخل في  
 دليل جواز العلم بالفطن مع اننا نثبت على هذا الشخص الاجماع على جواز العلم بظن  
 الجند في القول وهو في غير متناول وذلك لان جواز العلم على القول هو كونه غير  
 جازع في الظاهر والوجه الذي يشبه اشتغال الذمة هو وجوبه لا ان لا يتكلم في  
 كل ما هو من الوجه بل هو العلم بالحق عند مقتضى العلم مع عدم العلم بغيره  
 كما ان في جواز العلم والاستنباط خارج وما لم يتم تنسلكا هكذا الى ان يصل الى العلم  
 في اوله لا ينجب كما ذكرنا في علمنا من غير ما بقي في الجزى مجازع مع اننا لا نجد العلم  
 المقتضى ثم علم ان من العلم بالحق من غير انما فان صاحبنا قد يظن ان كونه من العلم  
 في العلم من غير العلم بالحق من العلم بالحق من العلم بالحق من العلم بالحق

التحريم

المذكورة

واحد الشيء بل قد تعلم شيئا للتعلم انما تعلمه فلا ينافي ما ذكرنا عدم تفرقة الطفل في اول  
 العاين مثلا بين الظن والاعلم واعلم ايضا ان لكل من يشعرك تلك الريبه عندك عند اول  
 الحكم واول على حوز العمل به كما هو الشأن في القطعيات ايضا فندرك الطفل في تلك الريبه  
 قبل الجهد او املا معلمه واوله على وجهه ذلك على هو ما استحدثه من اكبر منه ولحق بالي  
 الشك واستقر منه فلا يمانع بكونه مطلقا بما لا يتعارض وهكذا دليلا في شئ في هذه المربطه  
 بالنسبه الى معلمه الاعلم وهكذا الى ان يحصل له فرق الاستنباط فندرك هو اول الفهم واول  
 على الجهد هو كبر الكليه الشائبة بالليل مثلا في الجماع والزم التكليف بما لا يطلق لولا ان  
 التكليف وسد باب العلم عليه الامر هذه الجهد ولا فرق في ان الدليل على وجه الاستنباط  
 من المهره وان يكون زلة الاستنباط ما لا يدع منه في الجهد وغيره والمجزي وغيره فقول  
 ان جواز عمل الجهد المطلق براسه في كل واحد من تلك الموقوف على جواز اجتهاده في  
 المسائل جواز اجتهاده في ان يجوز الاجتهاد في المسائل لا وهكذا المجزي في كل العمل اجتهاده  
 في شخصه مثلا احاطا ببلد كذا موقوف على جواز اجتهاده في حصوله لما لا ياتي احاطا  
 بمذاكره موقوف على جواز اجتهاده في ان يجوز له الاجتهاد وهكذا انه في اول  
 لطفه والحاصل اننا نقول لا يمانع بكونه كل واحد من المكلفين اخذ تكليفه بالاستدلال  
 في جهة المهره فانما يمكن تحصيل العلم في الاستدلال في المطلق هو العلم ولا فهو لطف  
 وهو هذا فكما ان الجهد المطلق يستدل على جواز ان المسائل ينظر في كل واحد منها  
 بغيره الكليه الماخوذه من اول المسئله هذه المكلف يستدل على جواز ان المسائل  
 بقوله جتهاده وعلى وجهه في الجتهاده بغيره الكليه فكل ذلك الطفل يستدل على جواز ان  
 المسائل ينظر بغيره مثلا وعلى وجهه في لا يمانع بما ذكرنا من الاستحسان كما ان المكلف اليه  
 يجتهد في تحصيل الجتهاده بكنفي لطفه في تعقبه مع فقدان الطريق الى العلم في كل الطريق  
 الطفل يجتهد بغيره في تعقبه من العمل والمجهد وكما ان شكك الشك بان يجتهد المكلف  
 غير لا يمانع لاشياء بوجوبه في المكلف في الاجتهاده ويجعله في التعقب في التعقب في الاجتهاده  
 فانها تحصل بجتهاده الى ان يطل الشك في الشك فكذلك حال الطفل فكما اننا سنفرغ  
 الموسع معشر في تحصيل الجتهاده واليهم في المكلف العارف المساجد في طاعة ملكه المان  
 وحيث فرق من العلوم انما شانه له مشكك بان يبقوا ان اياك لا يلبسوا بالقليل او يوجب

معرفة الحكم وتصحيحها من المجهول منقول من قولنا لا طينونة على وجهه فلا العمل بعد ذلك  
 بهذا القول بل لا ينبغي ظن لا المجهول بعد الاستفراغ وسعد واستقر ظنه على حكم ما  
 معناه في العلماء ان في الكتاب لا اختلاف في حدتها صحيحا بل هو خلاف ما ذكرنا وان قلنا  
 ادو الامام في الكتاب لا اختلاف من خلاف ما ذكرنا فيقولون لو لم يكن في العلم حق في حق  
 وبتأمل في ذلك ثم يعمل على منقضاء ما لم يتصل الكلام في المقام الاول فهو ان المجهول  
 بين قهاتنا ان الناس في حقهم زمانه حتى الامام صفوان المجهول ولما مضى ولم  
 يكون له في احد الصنفين فبادر به باطله وانما في الواقع هو في هذا المورد في علم بان  
 الجاهل في الحكم الشرعي غير معرفه ووجهه في ذلك ان من صرح المحقق الاخر بالبرهان  
 ثبوت الواسطة ومعدن في الجاهل وصحة عبادنا واداء في الواقع حجة المشرق في  
 المكلف باقية بالضرورة وسبيل العلم اليقيني اليها مسدود ولا دليل على العمل بالحق الا  
 ظن المجهول لغناء الاجماع والضرورة في ذلك والفعل المعلوم اخذ لنظام العالم الاجنبا  
 الاجنبا وعلى الجميع وفيه ان وجوب الرجوع الى المجهول ان يرد بالنسبة الى من ينظر في  
 جوب المعرفة ولم يفسر قطنة علماء الكوفة على من هو دور المجهول منهم وانما يذهبون  
 لاننا لافهم هذا المفهوم وجوب معرفة الذي وجب معرفتنا ما يفعل به واحد  
 هو ما لا يتصل بالاطلاق وليس لصدق مثلا غير ما يفعل منه لا نزل في خاطره في هذه  
 المعنى كنه يكلف بالرجوع الى المجهول ومعرفة المجهول وتعيينه وحل هذا الا لكيفية  
 بما لا يطاق ولذا لك كنه في من بلغ قطنة الى انهم الرجوع الى المجهول بحصول قطنة بان  
 هذا الشخص مجهول ويكفي ذلك ان يغش في الواقع كونه غير مجهول وهذا لك الا ان  
 تكليفه بان يهزم ذلك تكليفه بالاطلاق اما الاجل انما في من احتمل ان يكون شخصنا  
 اخصا من ذلك او في احتمل ان يكون ذلك فاصريه في ثبوت الاجنبا واما الاجل انما في من  
 بحقيقة الاجنبا واما الفرق بين ذلك وبين ما نحن فيه في العلم في اوله بل هو علم  
 لفرد الذي ذكرنا في تعيينه ابيه الرجوع الى هذا المثل وتعيينه مجهول واحتمل ايضا  
 بالاخصا بالمال على الرجوع الى العلماء مثل معنوا له غير منقطعة وعجزها وعجزها في العلم  
 شيئا مما لا يمكن انتم لا تفهمون ومن الاجنبا كالكيفية ان احتمل ان لا يتم اذا كان اياهم  
 علموا باختصاصهم وبنسبها فواضح انهم في ذمارة او بنسبها في علمها في من مثلا والمجهول

الى غيرهم بل لانهم يسمون تقليد العالم المتابع لهم فقلده من غير العلم واما ما يرجع  
 الى العبادات الزائدة على ذلك فانه ان هذه كلها خطأ بان منطلق غيرهم تلك في بعض  
 لم يطلع على هذه المسائل وكثيرا ما قلبي وما لها هل من غير المنطقين لا يزيد ما  
 عليهم بدونه الذي يفعله الناس واما ما يرجع الى احوالهم فاما طائفة من هذه الخطايات او الكلام  
 واما العارفين بذات الله تعالى بهذه الخطايات المنطقية لو لم يكن هذه الخطايات  
 او احوالها يحصل لهم التزلف في معتقدهم فحق فتولايق بانهم لو قصر في تحصيل ما يجب  
 عليهم لكانوا عارفين ولكن طاعتهم باطلة غير مقبولة واجتنبوا الخروج بالاصل عن  
 حصول العلم بالمعتقد وشروط وهذا لا يشجع مع الاشكال في معنى المعدل والكاشف  
 منها والمثبت لها لا طائل في اول المبعين والتمسك بالبدل ولكن من العلوم وحيث انهم ان  
 اول دليل لا العارفين بالمرء اولا ليعرفوا اوله ما ذكره في الاصل والعصر الحجري  
 بل ككثير ما لا يطابق كلها دليل على ذلك ولكن هو علمهم ان تخصصه فلا يمكن ان يكون  
 لغتها الامارة دليل عليها هو لا وليس ككثير من الاما تسمى ولذا لا شرط في صحة معرفة  
 المجتهد هو اذ قد صلت له نفس الامر ويظهر ما ذكرناه عدم الفرق في بعض كمال بعض  
 من العلماء كما يشتر البينة كما يرجح كمال المحقق الادب على اعتبار ما لم يفتد النفس  
 الامارة مع فرض المنطق وامكان فلا يتم اصل العلم بانفعال الدلالة وامكان التحصيل  
 لان العلم الاجمالي كما في وجوب تحصيل التفصيل في المثال المستور في كمالها اوله  
 عينا العمل على الطوارق المهور والاجماع فيه يرجع سقط التكليف والحق ايضا بان  
 المأمور به هو نفس العبادات وكثيرا ما حوزة في الامام او من المجتهد ومنه دخل في حقيقة  
 فتوى في كماله في كماله يحصل الامتثال والاصل عدم عدلية كونها ما حوزة في كماله  
 ما هي العبادات وكلامهم هذا بعض كفاية ذلك وان علم من جوهره في كماله  
 والشيء بطلنا وتقليد من لا يجوز تقليد وهو من كمالهم بعضهم وقد يفتد عدم  
 العلم بتبعية عمدة الله حيث الفعل القول لا مناهة عن حيز العبادات وان قصد الامتثال  
 كما حقتنا سابقا في محله وهو الموضع التقرب ولا يصح قصد الامتثال الا مع معرفة كون  
 ذلك الفعل من المأمور به فاما ان يعرف ذلك فكيف يقصد به التقرب وهذا هو الفرق  
 بين الواجبات التي فيها التوجه بطلانها بينا سابقا في غير هذا وجه المرافعة

١٩٧  
١٩٨

وان كان المصطفى عالما من جبال الخصيل ومقتصر في ذلك فهو باطل لعدم تحقق الامثال  
 العرفي للزوم الجزم بالاطاعة والمفروض ان مع العلم بوجود الخصيل لا يتحقق الاطاعة  
 بنقطة وتقليده فهو في الحقيقة ليس بغير كاشرا سابقا والحاصل ان الامثال العرفي  
 لا يحصل الا بتقيد الامثال وقصد الامثال بالفعل لا بالعلم الا بمعرفة انه النقيض  
 نفس الامر من سوا المفروض انه لا يعلم ذلك لغيره من جبال الخصيل وعدم علمه بان ذلك  
 هو الامر من سوا بل لا الفطن اذ قد كاشرا فلو فرض حصول الفطن فلا يجوز فيه مع الاحتمال  
 الظاهر كاشرا في الجبهة اذا اخرج عدل الوجود خارجا عن علمه بغير علمه الجبهة  
 على ذلك اتمه فلو لم لا يعمل الا بالشيء وانما الاعمال بالثبات وغيرهما وانما غيرهم بشرط ان  
 يتحقق المكلف من جبال الخصيل لا يحصل العلم بذلك فغيره ان اعتبارا والموافق هنا  
 لا دليل على ان التكليف بالموافقة تكليف ذلك تكليفه فطلب منه مع انه لا معنى  
 محصل لموافقته نفس الامر ولا يظهر ان المرافعة حكم الله الواقع الذي لا يطالع عليه احد  
 الا الله وما وافق رأي المجتهد الذي في ذلك اليد واحد المجتهدين وما الدليل على  
 ذلك كله وما الدين والميسر له وحكم المجتهد بعد اطلاعه بالموافقة عدم الموافقة  
 اي فائدة فيه لما قلنا قبل ذلك اللهم لان بقول الحكم بلزوم الغضا وعدمه فترجع  
 ذلك رأي المجتهد الذي يتقدمه بعد ما هو لمعرفة في حكمه بانفسان عند الصدوق او لم يفت  
 وامن خبر ما به الحكم بالتوازن تابع لكونه المكلفين وكلها شي في ثم فان منه  
 وهو انما الكلام ولزوم الغضا على التام والتام هو انما خرج بدليل هو النص وما يوجب  
 الفرق بان مقتضى القول بعدم جواز الترجيح بالمرجع ان يكون النص من جهة الهيئة  
 الصادقة من الشارع من حيث في كمال التفسير وحصول الفرق بالذي هو الظاهر لما  
 به في المثال فلا يحصل ذلك كما في تركب الادوية من اطباء الابدان وجهه مع ان ذلك  
 الهيئة المتخرفة كما انما لا يجوز انتفاضة عما يكملها لادبانه فغيره مع ان ذلك الهيئة  
 المتخرفة كما انما لا يجوز من علمها لادبانه ومن رفع خاصية بذلك فكذلك لا يجوز من خلق  
 مع قصد تفرجه والامثال الذي هو كفيان هذا التركيب في علمه ومن شرطه كما هو  
 كما يشهد به الفرق والعادة والعقل والنقل يترجم عليه تلك ما نقول من موقفي ظني بنا  
 المجتهدين في المسائل المختلف فيها فعل الركيب واحد في نفس الامر ومختلف في مجرى علمها

فكيف هو

مور

فهل



فقد ارادوا وغير الموافق بديل عن الموافق كبديل الادب وتبوا في كانه واحد في ما ذكرين  
على الجند في ايقوا في كانه مختلفا فيكون عليه ما في الفرق بين الجند وغيره وما الدليل  
الذي جاز في ذلك في الجندين ولم يجز في غيرهم فكل جند جند في عمل الجندين بوايه  
وحق في تقليد الغير اياه الا انهم تكلف ما لا يطابق لولاه وقد عرفت انه معجزة في الغير  
المفصل الجاهل الفاظ ايضا كما بيناه مع ان سنن الفريفة قد يكون فيها عمل من الذي علم في  
التحصيل والكتفي نظنه المعلوم بل وهو وانفق موافقة لواقع وبالجهد الفرق بين الموافق  
للواقع وغيره في الشواهد العفاب المدح والذم وغيره اختلاف في بقة العدل كما اشار  
اليه بعض المصنفين فان انا احد الجاهلين بغير معرفتنا الوقت انما صلح في الوقت في الخ  
في غير الوقت فلا يجز اما ان يستحق اصلا او يحل احداهما دون الآخر وعلى الاول ثبت  
المطل لا في سخطا في العفاب بل كما يكون لعدم الاثبات بالموجود به على وجهه على الثاني بل في  
خروج الواجب كونه واجبا ولو افق هذا في سخطا في باب يجوز الكلام في الصلح في افعال  
الصلح ونفسي الامر في افعال جمل الكاليف وهذه مفقده وانما لا يشرع للاختيار  
عليه معلوم فانه ضرورة على الثالث بل في خلاف العدل لا سخطا في الكاليف  
خسبا وتمهيد الوجبة للمدح والذم وانما حصل مصادرة الوقت وعدم بغيره في الاتفاق  
في غير ان يكون لاحد منها في ضرورة الشغل والبيع في مدخلية الاتفاق في الخ  
في المنفذ وفي سخطا في المدح والذم ما صدم ثبات ابرها وعليلها في العدالة  
في كل زمانه اقول ولا بد من حل الكلام هذا المحقق في صورة العلم بوجوب معرفة الصلح  
بشرطها وامرنا بان يجب جعل في القطع والظن مع التفسير اما العاقل فلا بد  
فيما وفيما الشئ الثاني واجبا لبعض الافاضل بل في الشئ لو كان في ان لا يوجب  
على ان الوقت وجبا على بوجوب معرفة الصلح بشرطها وامرنا بان يجب جعل في  
القطع والظن واما مع فرض العلم بوجوب المعرفة المذكورة فبما انما الذي يفعل  
في الوقت معاقب على شرك السعي لا على ترك الصلح لانه في جهلها وليس في الجهل  
من شرطها بل هو واجب على وحده واما الاخر فيعاقب على ترك السعي على عدم الاثبات  
بالصلح لعدم ثباته يجب عليه السعي ليعلم الشرط وبما في الصلح النافعة في السعي  
واسمى جعله فلم يات بها مطابقة الواقع ودفع لزم كونه الامر في اتفاق في صورة المدح

والذي بان في قولنا ان المذموم على فعل الصديق الناشئ عن العلم ولم يفعل بان في الذي فعل في وقت  
مستحق المذموم بفعله في الوقت بل نقول بان في الاعتناء عليه لانه على ما بان في الوقت من جهة  
جهله بما ولا ملازمة بين كونه شئ غير مستحق للذم والاعتناء عليه وكونه مستحقا  
للمدح جبهة بان يكون كاشرا مستحق الاعتناء على شئ مستحق المذموم عليه كما في ما ذكرنا  
بغيره ففعلنا به الامران بكونه الجاهل بممرات الوقت المصداق فيما قلنا بان في العلم  
بالذي بان في الوقت مصلو فيه لانه الثاني في تقرب لواقعته بفعلين والاول في فعل واحد  
اقول لا يفسد ما فيه مما يظهر من الناموس فيما تقدم ان هذا بعينه المخرج من فساد العمل  
فان الاول لم يفسد منه شئ ان يمدح ويحق ففعله في الوقت انفاطافا في الوقت من اذ بان  
قد لا يعد ابنا احد هلا ومنه الاخر يخرج عن الحدود لانه حصل المذموم لاحدهما  
على افعال الصديق ووجه الاخر مع خلق الطاعة في الرجحان واستحقاق المدح ابوجه  
معروفه وفيما سبقتك الزنا قياسا مع الفارق فان ترك الزنا في النفس جليلات بخلاف  
فعل الصديق في الوقت وهذا حجة ايضا بالخيار الدالة على وقوع الكلفة والعناء وما  
لا انعم مثل قوله تعالى ما جعل الله علمه من العباد فيهم من عندهم وفيهم علمهم على ما  
علم كل ما لم يعلم فلو لم يضع علمه من هذه الاشياء وعد منها ما لا يعلمون ويعين ذلك وفيه  
ان مدلول هذه الاخبار فيما جعلها اجمالا وتفصيلا ولم ينفذوا الذين يعرفون  
غنا عن عدم النقص والتفتيش ايقم واضح ومسلم لا غبار فيه اما فيما علم اجمالا  
وجوب المعرفة فيه حصل احتمال كبريى بالطول بالنسبة الى بعض حالاته فلا  
يصدق مدلولها الحصول العلم في الجملة فان لم يكن تفصيلا ولذلك ترى الفقهاء لا  
يتكبرون بعموم هذه الاخبار بعد فرض ان العمل باصل البرائة والعمل باصل البرائة  
عند شرطها بالتحقق الا انه بقدر الواسع وضع حصول النقص بعد تحققه  
بغضضاء يحصل العلم الاجمالي لهم باختلاف الاثارة ونفاذها واستعمال الذممة  
بشئ غير مباشر والحاصل ان بعد حصول العلم الاجمالي والنقطة بوجوبه يتجهل المعرفة  
بالاحكام لا يجوز السامع والعمل بالحق يحصل العلم بطريق اليه النفس اليه بحيث  
يقول في قوله في الامر بما لا يعلم ذلك انما رواه بان كثر مثل ما رواه الشيخ في الصحيح  
في اربعه عليه في ابي عبد الله قال سالت عن امر من من وجبت سبلا ولها روج فلا يقال

انه كان ذو جوارح الاول مقبلا معهما في المصير الذي هو خير فضل اليه او يصل اليها فان عليها  
 ما على الزنا في المحسن الرجم الى ان قال فانه كانت جاهلة بما صنعت قال فقال اليس  
 في اراء الصفة قلت بل هو قال فقام امرأه اليوم من ثياب المسلمين الا وهي تعلم ان المرتبة  
 لا تحصل لها ان تزوج زوجا قال ولوان المرتبة فقال ولوان المرتبة انما هي في حقها لا في  
 اوراق جهلنا ان الذي فعلت حرام ولم يتم عليها الحد اذا لم ينفك الحد ودكنا في  
 الكافي وايضا في الحسن باب اهرم بن هاشم عن ابي بصير عن يزيد الكاسي قال سألت ابا  
 جعفر عن امرأة تزوجت في عدتها قال لا يكره ان تزوج في عدتها ولا في المني  
 عليها الرجعة فان عليها حد الزنا في غير المحسن الى ان قال لعنك الله ما كان ذلك منها  
 يحمله قال فقال ما في امرأة اليوم من ثياب المسلمين الا وهي تعلم ان عليها عدة ولا يكره  
 كم هي في الاذاعة ان عليها عدة ضا الحجة فتشترط في تمام هذا ايه في الكافي في  
 النفقة وما رواه الشيخ في الثلاثة في كبرهم وسند بعضها مع غيرهما القصة ثم ان وجلا  
 جاء اليه فقال له ان في جوارحنا اهل جوارحهم بنصفين ونصف من بالعرض في بما دخلت الحجة  
 قال بل الجوارح سواها عاصي فهو فكل لا يفعل فقال والله ما هو شئني انفسه بل جلي  
 انما هو سمعها ذات فقال الله عز انت اما سمعنا ان يقول انما سمعنا بالعرض  
 العترة وكل اولئك كان عند مستورا وقال الرجل كافي لم يسمع بهذا الا من خرج في حارمة  
 فقام من عرجي ولا يجي اليوم اني قد تركتها وفي استغفر الله فقال الصادق ع لم يغسل  
 وصل ما به لك فذلك كنت معها على امر عظيم ما كان اسر محال لك لو كنت عرفت ذلك استغفر  
 الله واستغفر الزبير بن علقما بكر فانه لا يكسر الا اليسير واليسير عترة اهله فانه لكل اهلا  
 العترة ذلك من الاجابة ومثل ذلك على انما شفع الطاعة الى الله لا يبر ولا يبر ولا يبر  
 جميع اعماله بغير الله اليه ومنه ما ورج انه لا عمل الا بالفتنة والمعرفة وبما يعلمه بالعبادة  
 السخوة وبما يكثر المشهود انما النفس او عجزوا الشاخي منها واحد بالباقي في الدار طاعة هذه  
 الاجابة ثم انه على العلم الاجمالي كافي في التكليف بالتفصيل وثان في حذبه الى ما وبا  
 لخير من الاخيرة من الدلالة على العمل على حسب فهم المكلف وكان اصابته السخوة ولا فخر  
 تكليف بالاطاعة لو اردت ذلك على سبيل العموم ولزمهم تكليف بالاطاعة في العاقل  
 والجاهل لاسان المحسن لكل ما يمكن ان يستدل به في العموم والاطاعة في الواسع